

غازي الصوراني

قطاع غزة

1948 – 1993

دراسة تاريخية سياسية اجتماعية

15 / نوفمبر / 2011

مقدمة:

الهدف من إعداد هذه الدراسة استعراض الأحوال الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة منذ عام النكبة 1948 وحتى عام 1993، من منطلق أن القطاع هو جزء لا يتجزأ من فلسطين، وأن الحديث عنه - في هذا المجال أو غيره - هو تأكيد لهذه العلاقة التاريخية والجغرافية والسياسية والتراثية بكل جذورها وتفريعاتها.

لقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى اليوم الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً) اسم فلسطين، وقد كان حلم المخطط الصهيوني والقيادة الإسرائيلية تصفية القطاع كمقدمة لتصفية القضية الفلسطينية برمتها، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين يبلغ تعدادهم اليوم أكثر من 1.5 مليون مواطن ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية..

إذن فالحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الأهداف أو النضال فيه عن أي موقع آخر في الجليل أو النقب أو في نابلس أو القدس.. بل هو امتداد لتلك الأهداف النضالية التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

لمحة تاريخية:

تحددت التقسيمات الإدارية في فلسطين بستة ألوية¹ هي:

- 1- لواء القدس ويتألف من أفضية الخليل/القدس وبيت لحم/ورام الله.
- 2- لواء نابلس ويتألف من أفضية طولكرم/جنين/نابلس.
- 3- لواء اللد (يافا) ويتألف من قضائي يافا والرملة.
- 4- لواء حيفا ويتألف من قضاء حيفا.
- 5- لواء الجليل ويتألف من أفضية الناصرة / بيسان / طبريا / عكا / صفد.
- 6- لواء غزة ويتألف من قضائي غزة وبئر السبع.

وعلى الرغم من أن لواء غزة كان يشكل نسبة 51% من مساحة فلسطين البالغة 27009 كيلو متر مربع، وسكانه يشكلون نسبة 11% " (191000 نسمة) من مجموع سكان فلسطين البالغ (1.765000 مليون نسمة)²، إلا أن هذا اللواء كان من أفقر مناطق فلسطين ومن أقلها تطوراً، فلم يكن لمنطقة لواء غزة (غزة والسبع) أي دور هام في إطار الاقتصاد الفلسطيني نظراً لقلّة مواردها الاقتصادية والطبيعية وافتقارها إلى أية منشآت صناعية ومؤسسات تجارية هامة.

1. قضاء غزة وقراه:

يحدّه من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال قضاء الرملة ومن الشرق قضائي الخليل وبئر السبع ومن الجنوب صحراء سيناء وجميعه يقع في منطقة السهل الساحلي لفلسطين الذي ينتهي شمالاً بجبل الكرمل. وقد ضم قضاء غزة عام 1896 (71 قرية) وفي عام 1910 تم فصل 14 قرية ألحقت إلى عدد من الأفضية المجاورة، وبقي القضاء يضم 57 قرية حتى عام 1931 حيث فصلت أربع قرى منها المغار وبينا وألحقت بقضاء الرملة الذي يحدّه من الشمال³. وفي أواخر الانتداب كان قضاء غزة يضم ثلاث مدن رئيسية وهي المجدل وغزة وخانيونس بالإضافة إلى 53 قرية وبمساحة تقدر بـ1111.5 كم مربع كان اليهود لا يملكون منها سوى 49 كيلو متر مربع أو ما يعادل 4.4% من مساحة القضاء.

وقرى قضاء غزة تتوزع بين شمالية ووسطى وجنوبية:

(أ) القرى الشمالية وعددها أربع عشرة قرية:

أسدود / برقّة / المسمية الكبيرة / المسمية الصغيرة / البطاني الغربي / البطاني الشرقي / القسطنية / تل الترمس / بين دراس / ياصور / السوافير الشرقي / السوافير الغربي / السوافير الشمالي / الجلادية.

القرى الوسطى وعددها سبع وعشرون قرية:

1 مصطفى الدباغ ، بلادنا فلسطين ج1-ص142.
2 عواد الأسطل ، الوضع القانوني لقطاع غزة-شؤون فلسطينية عدد 168-ص4.
3 محمد خالد الازعر ، المقاومة في قطاع غزة-ص14

بعلين / صميل / جسير / الفالوجة / عراق المنشية / كراتيا / حته / عراق سويدان / بيت عفا / عبدس /
جولس / حمامه / حليقات / بيت طيمة / كوكبه / الجيه / بربره / نعليه / الخصاص / الجوره / هربيا /
بيت جرجا / سمس / نجد / بربر / دير سنيد / دمره.

(ب) القرى الجنوبية وعددها اثنتا عشر قرية:

رفح / بني سهيلا / عيسان / دير البلح / خزاعه / بيت لاهيا / النزله / جباليا / بيت حانون / هوج /
الكوفخه / المحرقه.

"أما أكبر قرى القضاء من حيث التعداد السكاني فهي حمامه / الفالوجة / اسدود / جباليا/ بني سهيلا/
بيت دراس وقد بلغ مجموع سكانها في عام 1947 (23790 نسمة)، وأصغر القرى من حيث التعداد هي
الخصاص / بعلين / عراق سويدان / الجلديه / حليقات / دمره ومجموع سكانها (1840 نسمة)⁴.
وقد بلغ عدد سكان قرى قضاء غزة في بداية عام 1947 (85930 نسمة) نسبة الملمين بالقراءة
والكتابة منهم 17.5% أو (14831 رجلاً)⁵.

أما عدد المدارس الحكومية فقد كان في قرى قضاء غزة حتى أوائل عام 1948 " (30 مدرسة)
ابتدائية للذكور، و(7) مدارس ابتدائية للبنات وصف ثانوي واحد في مدرسة الفالوجة وبلغ عدد الطلاب
المسجلين في نفس الفترة (6388 طالباً) و (336 طالبة)⁶ " نسبتهم إلى عدد السكان 7.8%.

2. قضاء بئر السبع:

مساحة هذا القضاء تبلغ حوالي 12500 كيلو متر مربع معظمها أرض صحراوية قاحلة، ومدينة بئر
السبع هي المدينة الوحيدة وعدد قراه سبع قرى هي حمامه / عبده / عوجا حفير / الخالصة / عسلوج /
فوتيس / كرنب (أنشئ مفاعل ديمونة على أرض هذه القرية).

بلغ عدد سكان مدينة بئر السبع عام 1948 حوالي ستة آلاف نسمة منهم أكثر من 70% من مواطني
مدينة غزة الذي رحلوا إلى السبع في بداية القرن العشرين ، وأسهموا في تطورها وتولوا معظم الأعمال
التجارية والأعمال الحرفية فيها.

أما الأغلبية العظمى من سكان هذا القضاء ، فهم من البدو الذين كانوا يعيشون على تربية الماشية
والزراعة، وفي ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، فعلى صعيد الحياة اليومية لم يكن من السهل
توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، سواء فيما يتعلق بالغذاء أو المسكن أو العلاج.

كما ازدادت أزمة البدو تفاقماً بعد أن توسعت المنظمات الصهيونية في شراء قطع محدودة من
الأراضي من بعض شيوخ القبائل، مما دفع عدداً منهم إلى هجر البادية والنزوح إلى "شرق الأردن وسوريا
والجزيرة العربية"⁷ وسيناء ومعظمهم اتجه إلى المدن للعمل فيها بأجور لا تكاد تسد حاجتهم للغذاء فقط.

⁴ مصطفى الدباغ ، بلادنا فلسطين-الديار الغزية-الجزء الاول-قسم2-ص15/14 .

⁵ المصدر السابق-ص24-الديار الغزية

⁶ المصدر السابق-ص23

⁷ د. عادل غنيم-القوى الاجتماعية في فلسطين-ص30

من ناحية أخرى فقد توفرت الإمكانيات المادية لعدد كبير من رؤساء القبائل والمشايخ المتنفذين الذين سبق أن قاموا بتسجيل مساحات كبيرة من الأراضي لحسابهم بعد أن كانت مشاعاً للجميع مما حرم الأغلبية الساحقة من البدو من حقهم في المشاع المشترك، ورغم "التمييز الطبقي" بين القمم القبلية والسواد الأعظم من البدو الذي تحملوا شظف العيش وقسوته وكان ذلك أمراً "طبيعياً" لا يجوز الاعتراض عليه. ورغم ذلك فقد أدى سوء أحوال البدو إلى انخراطهم في المعارك الوطنية التي قادها عدد من المشايخ ضمن قيادة الحركة الوطنية آنذاك، وبرز دورهم بشكل خاص في مساندة المعتقلين الوطنيين في معتقل عوجا حفير، والمشاركة الفعلية في المقاومة مع بداية الأربعينات وما تلاها.

بلغ تعداد البدو في عام 1948 حوالي 93000 ألف نسمة موزعين على خمس قبائل رئيسية وقبيلتين ثانويتين، ومجموع أفخاذ هذه القبائل حوالي (75) فخذاً⁸ :

- 1- قبيلة الترابين وتتكون من عشرين عشيرة وتعدادها 32500 نسمة ، ويقدر تعدادها في بداية عام 2006 بحوالي (181750) نسمة .
- 2- قبيلة النياها وتتكون من 26 عشيرة وتعدادها حوالي 25000 ألف نسمة.
- 3- قبيلة العزازمة وتتكون من 10 عشائر وتعدادها حوالي 16500 نسمة.
- 4- قبيلة الجبارات وتتكون من 13 عشيرة وتعدادها حوالي 8000 نسمة.
- 5- قبيلة الحناجرة وتتكون من 4 عشائر وتعدادها حوالي 7500 نسمة.
- 6- قبيلة السعيديون وتتكون من 4 عشائر (حويطات الأصل) 1700 نسمة.
- 7- قبيلة اللحوات وتعدادها حوالي 1600 نسمة.

الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام 1948:

تميزت الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام 1948 بانقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما كبار الملاكين شبه الإقطاعيين والفلاحون بشكل عام، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين، أما العمال فلم يتجاوز عددهم الستمائة عامل توزعوا على عدد من المنشآت الصناعية اليدوية ومعامل الصابون والأغذية والفخار والنسيج.

لقد كان التمايز الطبقي في فلسطين عموماً وفي قضاء غزة على وجه الخصوص بالغ القسوة إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في قرى غزة عموماً كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد ولم تتأثر بمجمل التطور الاجتماعي - الاقتصادي في المدن الفلسطينية الأخرى.

كان أكثر من 30% من الفلاحين في قضاء غزة لا يملكون أرضاً، واضطروا للعمل في بيارات كبار الملاكين (الأفندية) كأجراء موسميين بأجرة يومية كانت تقل أحياناً عن خمسة قروش عدا ما كان يتعرض له هؤلاء الأجراء من معاملة تميزت بالقسوة والإزدراء، كذلك كان ما يقرب من 50% من فلاحي القضاء

⁸ مصطفى الدباغ-مصدر سابق-ص406/477.

يملكون قطعاً صغيرة من الأرض (10 دونمات فأقل) لا تقيم أود عائلاتهم ولم تكن علاقة هؤلاء بالسيد الإقطاعي تتميز كثيراً عن إخوانهم الأجراء الزراعيين.

ومع ارتفاع أسعار الأراضي في الثلاثينات إلى ثلاثة عشر ضعفاً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، اندفع كبار الملاكين في فلسطين بشكل عام وفي قضاء غزة بشكل خاص إلى التسابق من أجل تأسيس البيارات على حساب المزيد من استغلال فقراء الفلاحين وإجبارهم على بيع ما يملكون أو معظمه بوسائل متعددة لم تكن مشروعة في معظمها لكن بساطة الفلاح في بلادنا وعفويته وإيمانه الشديد بالقدرية والغيبات وخوفه من إرهاب السلطة وكبار الملاكين وعدم قدرته على سداد ديونه كل ذلك أسهم في زيادة استحواذ "الأفندية" في قضاء غزة على معظم أراضي القضاء إلى درجة أن بعض هذه القرى في معظمها كانت ملكاً خالصاً للإقطاعي الذي استند دوماً إلى جبروت القوة الظالمة واللامشروعة.

"وحتى عام 1948 بلغت ملكية الأراضي في لواء غزة العائدة إلى 28 شخصاً من قضائي غزة وبئر السبع مليونين من الدونمات، كانت ملكية (11) شخصاً منهم (100) ألف دونم لكل فرد وتراوحت ملكية (7) أفراد منهم بين (30) ألف و (100) ألف دونم (10)، إنهم لم يمتلكوا فقط قرى بحالها، وإنما امتد نفوذهم وسلطتهم إلى قرى أخرى لا يملكونها"⁹.

ومن الثوابت الجديرة بالتسجيل والتأمل في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة الفلسطينية قبل عام 1948، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة مقاتلي الثورة الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشّة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية وكان دورها - على الأغلب - هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجماً مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها.

البورجوازية الصغيرة:

ونظراً للعلاقات الاجتماعية شبه الإقطاعية السائدة في قضاء غزة في هذه المرحلة فإن حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة كان محدوداً وكانت في معظمها من صغار الحرفيين والموظفين والمهنيين المرتبطين بشكل أو بآخر بالقاعدة المادية الإنتاجية لكبار الملاكين، بكل متطلباتها السياسية والأخلاقية والعملية، والمعروف أن أبناء هذه "الطبقة" لم يمارسوا دوراً مميزاً في الأحزاب السياسية الوطنية الفلسطينية، والتحق بعضهم في غزة ضمن عدد من الأحزاب التقليدية الوطنية والمعارضة، كذلك اتجه قسم منهم إلى "الالتحاق ببعض المنظمات شبه العسكرية التي تشكلت في فلسطين مثل (الفتوة) و(النجادة) في حين انجذبت أقلية من البورجوازية الصغيرة إلى المنظمة الماركسية (عصبة التحرر الوطني)"¹⁰.

⁹ د. زياد أبو عمر - الشعب الفلسطيني في الداخل (عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية) الاوضاع الاجتماعية في قطاع غزة - ص 184.

¹⁰ عبد القادر ياسين - كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948 - ص 195.

البورجوازية الكبيرة: [الزراعية التجارية]

رغم التطور الاجتماعي الذي أصاب بعض المدن الفلسطينية (يافا - حيفا - عكا - القدس - الناصرة) وأسهم في تراجع العلاقات الإقطاعية بعد أن توفرت بعض مقومات العلاقات الرأسمالية التبعية، التي اعتمدت في نشوئها على تصدير المنتجات الزراعية بحيث أسهم ذلك في تحول الزراعة (خصوصاً الحمضيات) إلى زراعة مكثفة اعتمدت على رأس المال والسوق العالمي والبنوك والقروض والأساليب الحديثة مما أدى إلى تطوير العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني باتجاه التكيف مع العلاقات الرأسمالية المشوهة الجديدة، وفي هذا المجال برزت البورجوازية الزراعية والتجارية وغيرها بصورة كبيرة في المدن المذكورة أعلاه، وساهمت بدورها في العمل الوطني ضد عدد من الأحزاب في تلك المرحلة.

أما في قضاء غزة فنلاحظ ضعف التركيبة الطبقة للبورجوازية التجارية والزراعية في هذه المنطقة نظراً لهيمنة كبار الملاكين التقليديين باعتبارهم الطبقة السائدة بلا منازع، ولم تكن بدايات نمو هذه الطبقة البورجوازية فيما بعد سوى امتداد مباشر وميكانيكي لكبار الملاكين بحيث أن العلاقة العضوية بينهما استمرت في القطاع حتى ما بعد منتصف الخمسينات.

ومن الدلالات الهامة أن نواة البورجوازية في بلادنا - وفي العالم الثالث عموماً - لم تتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية، ولم تكن نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتداداً "عصرياً" لها، وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالي العالمي عبر تطورها إلى بورجوازية كومبرادورية.

الإدارة المصرية والقطاع (1948-1955)

على أثر اتفاقية الهدنة الموقعة في ردوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ 24 شباط/1949، تحددت "خارطة" منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (13688 كيلو متر مربع) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين" وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا / والنزلة / بيت لاهيا / بيت حانون / دير البلح / بني سهيلة / عيسان الكبيرة والصغيرة / خزاة / رفح وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز 365 كيلو متر مربع تمثل نسبة 20.6% من أراضي لواء غزة وبنسبة 1.35% من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح "قطاع غزة" فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني 1954 في "قرار" ¹¹ رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة" ضمن حدوده "الجديدة" التي تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي 48 كيلو متر وعرض يتراوح بين 6-9 كيلو متر.

وقد قدر عدد سكان القطاع في عام 1944 بحوالي (63250 نسمة) وفي عام 1948 بحوالي (90 ألف نسمة)، تضاعف هذا العدد ثلاث مرات بعد أن تدفق إلى القطاع أثناء الحرب وبعدها مباشرة أكثر من 200

¹¹ هارون الرشيد-قصة مدينة-ص65

ألف لاجئ من مدن وقرى فلسطين المختلفة¹² وفي عام 1952 قدر عدد سكان القطاع بـ 294603 ألف نسمة منهم 201173¹³ ألف من اللاجئين.

وقد توزع اللاجئين الفلسطينيون في القطاع على ثمانية مخيمات¹⁴:

- 1- مخيم جباليا: ويقع شمال شرقي قرية جباليا وقد أنشئ عام 1954 على أرض مساحتها 500 دونم.
- 2- مخيم الشاطئ: أنشئ عام 1954 على أرض مساحتها 450 دونماً على الشاطئ الشمالي لمدينة غزة وقد تضاعفت مساحته فيما بعد.
- 3- مخيم البريج: مساحته 350 دونماً، جنوب مدينة غزة بمسافة ثمانية كيلو مترات شرق الطريق الرئيسي.
- 4- مخيم النصيرات: ويقع إلى الغرب من الطريق الرئيسي مقابل مخيم البريج، مساحته 280 دونم.
- 5- مخيم المغازي: يقع إلى الجنوب من مخيم البريج بحوالي كيلو متر واحد ومساحته 180 دونم.
- 6- مخيم دير البلح: يقع غربي قرية دير البلح ومساحته 150 دونماً.
- 7- مخيم خانيونس: ويقع إلى الغرب من مدينة خانيونس باتجاه شاطئ البحر مساحته في حدود 500 دونم.
- 8- مخيم رفح: مساحته 700 دونم.

حول الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية في القطاع بعد النكبة :

عبر استقراء نتائج النكبة عام 1948، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، "لقد تراقق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل 1948"¹⁵. ويمكن تلخيص أبرز ملامح "المجتمع الجديد":

- 1- تعرض القطاع لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني فقد ازداد سكانه بما يقرب من 300 ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرين من أصول ريفية فقيرة جداً "ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة"¹⁶.
- 2- فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:
 - أ) 67% من أراضيه ضمن قضاء غزة.
 - ب) انتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

¹² د.زياد ابو عمر-احدى الحركات السياسية في قطاع غزة-ص15

¹³ محمد خالد الازعر-المقاومة في قطاع غزة-ص16

¹⁴ مصطفى الدباغ-الديار الغزية-ص307

¹⁵ حسين ابو النمل-قطاع غزة 67/48-ص310

¹⁶ د.زياد ابو عمر-الاوراق الاجتماعية في قطاع غزة-كتاب الشعب الفلسطيني في الداخل مؤسسة الدراسات الفلسطينية-ص178

ج) فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

د) فقد حوالي 80% من ملاك الأراضي والمزارعين ملكياتهم داخل فلسطين¹⁷.

3- تقلصت ملكيات كبار الملاكين إلى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزيرة شبه الإقطاعية (الأفندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقد معظمها أكثر من 80% من أراضيها، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً إلى مساحة الأراضي الزراعية في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة، فعلى سبيل المثال فإن عائلات كثيرة نذكر منها (الشوا / الصوراني / الرئيس / الحسيني / أبو رمضان / العلمي / خيال / الفرا / الأسطل / أبو مدين / المصدر / أبو سليم / شراب ... الخ) ظلت تمتلك أكثر من ألف دونم للعائلة الواحدة ومن أجود الأراضي الزراعية.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع "الأرستقراطي" الإقطاعي وعقلية "السيادة" في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد خاصة في أوساط الفلاحين والأجراء الزراعيين لا فرق بين مواطن ولاجئ.

4- من الملاحظ أيضاً أن التغيير البنوي الذي تعرض له القطاع بعد 1948 على الصعيد الاجتماعي لم يؤدّ إلى تغيير ملموس في الوعي الاجتماعي الاعتيادي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة "الأفندية" خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعوا تكوين علاقات جديدة مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء الذين كانت تربطهم بهؤلاء علاقات تاريخية قديمة قامت على المصالح المشتركة بين الفريقين، وكان غياب الوعي الطليعي، أو القوى السياسية الوطنية الفاعلة في هذه المرحلة سبباً من أسباب تكريس هذه العلاقة، وقبل كل شيء فإن النظام السياسي الجديد قدم لهذه الطبقة من كبار الملاك صلاحيات وأوضاع سياسية واجتماعية مميزة.

5- إن المتغيرات الجديدة أدت إلى "انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى إلى تقسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه"¹⁸، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى فقط إلى خلق حالة من الاغتراب¹⁹ فالوضع البائس في المخيم ولد انسحاقاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة، تفشي الأمراض والشعور بالدونية، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علّة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا - ومعهم جماهير المواطنين الفقراء - بإصرار كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية.

17 د.زياد ابو عمر-المصدر السابق-ص178

18 عواد الاسطل ، الوضع القانوني لقطاع غزة-مصدر سابق-ص5

19 عواد الاسطل-مصدر سابق-ص6

هذه الصورة يعزها تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في كانون أول عام 1949 وبدأت عملها الفعلي في حزيران عام 1950 فقد أشار التقرير إلى أن²⁰:

- 20% من اللاجئين قادر على إعالة نفسه.

- 50% معدماً على الإطلاق.

- 30% بحاجة جزئية للمعونة.

أي أن ما يقرب من 170 ألفاً من السكان في القطاع (مواطنين ولاجئين) كانوا يعيشون في هذه المرحلة ضمن أوضاع اجتماعية بالغة البؤس، وفي ضوء ذلك يكمن السبب الرئيسي للنهوض الثوري الدائم في قطاع غزة.

الإدارة المصرية والقضية الفلسطينية (1948-1955)

بعد نكبة 1948، لم يعد للفلسطينيين أي كيان سياسي قانوني، ولم تتوفر لحكومة عموم فلسطين التي وافق على إعلانها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة يوم 1948/9/30²¹ أية مقومات على الصعيد السياسي المحلي الفلسطينية أو على المستوى العربي الرسمي بشكل عام، ثم كانت عملية نفي الحاج أمين الحسيني من غزة إلى القاهرة يوم 1948/10/17²² ومنعه بالقوة من العودة إلى فلسطين بمثابة إعلان وفاة حكومة فلسطين، والهيئة العربية العليا وبداية الوصايا العربية الرسمية على الفلسطينيين وقضيتهم إلى حين.

أخضع القطاع رسمياً لإدارة الحكومة المصرية على أثر اتفاقية رودس في شباط - فبراير / 1949، وبناء على "تكليف" من الجامعة العربية²³ تولت حكومة الملك فاروق التي يرأسها محمود فهمي النقراشي إدارة "المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية" مستجيبة لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل "تصفية الجانب الأكثر بروزاً في القضية الفلسطينية والمتمثل في اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي كان أساساً لتصفية القضية بمجملها²⁴.

ورغم قيام ثورة يوليو 1952 فقد ظلت السياسة المصرية الرسمية حتى عام 1955 مشدودة للقضايا المحلية المصرية بشكل عام، كما وأن قيادة الثورة خلال هذه الفترة لم تمتلك "وضوحاً كافياً باتجاه سياسة قومية واضحة²⁵ بدليل أنها وافقت على توقيع "مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة" مع وكالة الغوث في حزيران 1953، الذي استهدف التآمر على الشعب الفلسطيني عبر توطين اللاجئين في سيناء بعد أن يجري استصلاح مساحة 200 ألف دونم شمال غرب سيناء وتوصيل المياه إليها من نهر النيل.

20 ابراهيم سكيبك-غزة عبر التاريخ الجزء الثاني-ص39

21 سميح شبيب-حكومة عموم فلسطين-منشورات البيادر-القدس-ص42

22 المصدر السابق-ص50

23 د.زياد ابو عمرو-اصول الحركات السياسية-ص50

24 المصدر السابق-ص15

25 المصدر السابق-ص16

وكان للشيوخيين الفلسطينيين في قطاع غزة دوراً رئيساً في كشف مؤامرة التواطين وفضحها وتحريض الجماهير على التصدي لها.

وفي مواجهة الخطر المحدق بالوطن يتحالف النقيضان معاً (الشيوخيون والإخوان المسلمون) لأول مرة ضد النظام المصري وضد سياسة التواطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه وذلك في اليوم الأول من آذار سنة 1955، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالإغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في 28/فبراير/1955 وقتلت وجرحت أكثر من (65) من الجنود والمدنيين²⁶، وقام المتظاهرون باحتلال كل المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية)، ولعب الشيوخيون دوراً بارزاً في قيادة الجماهير تحت شعار "لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان" وانتخب المتظاهرون "اللجنة الوطنية العليا". التي ضمت عناصر من الشيوخيين والإخوان المسلمين والمستقلين²⁷، ولم تهدأ الجماهير إلا بعد حضور جمال عبد الناصر سراً يوم 12/13/1955 إلى غزة حيث ألقى كلمة في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يسكت على العدوان الإسرائيلي، كما تم الإعلان عن سقوط مشروع التواطين وقبره إلى الأبد.

لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام 1955 ضد مشروع التواطين بمثابة إعادة الروح لشعبنا كله وإحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

كما كان عدوان الثامن والعشرين من فبراير 1955 نقطة تحول هامة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي، تيقظت القيادة المصرية إلى الأطماع الإسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل القائد الخالد جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحادث بقوله "إن غارة فبراير كانت نقطة تحول، وأن هذا العدوان كان جرس إنذار، وأن مصر يجب أن تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته"²⁸ وعلى أثر ذلك بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالاتجاه إلى الاتحاد السوفيتي وعقد صفقة الأسلحة الشهيرة عام 1955.

مصر عبد الناصر والكفاح الفلسطيني المسلح (1955- نوفمبر 1956)

بعد الغارة الوحشية على غزة في 28/فبراير/1955 والغارات التي تلتها من قبل الجيش الإسرائيلي على مدينة خانيونس وعلى مواقع الجيش المصري في منطقة العوجا والكونتلا والتي قتل على أثرها ما يزيد على مائة جندي من رجال الجيش المصري، بالإضافة إلى عدد مماثل من المدنيين الفلسطينيين، أصبح الحديث عن السلام بين مصر وإسرائيل ضرباً من الوهم، بعد أن تكشفت الحقائق والمعطيات الجديدة حول

²⁶ ابراهيم سكيك-غزة عبر التاريخ-جزء 7-ص44

²⁷ مصدر سابق-ص140

²⁸ محمد خالد الازعر-المقاومة في قطاع غزة-ص48

العلاقة الأمريكية - البريطانية مع إسرائيل، ودخول العراق (نوري السعيد) إلى حلف بغداد، ورفض الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح، في ضوء ذلك قرر عبد الناصر²⁹:

- 1- ضرورة شراء الأسلحة من أية دولة لمواجهة التهديد والعدوان الإسرائيلي.
- 2- السماح للفدائيين الفلسطينيين من قطاع غزة بالانطلاق إلى داخل إسرائيل بتوجيه القيادة المصرية، وكان جمال عبد الناصر حريصاً على منع ذلك خلال فترة الأمل في الوصول إلى اتفاق سلمي مع إسرائيل.
- 3- البدء بالهجوم الإعلامي على القوى العربية الرجعية التي وافقت على الانضمام إلى حلف بغداد، وذلك عبر وسائل الإعلام المصرية المختلفة وإذاعة صوت العرب بشكل خاص.
- 4- عقد صفقة الأسلحة التشيكية التي أعلن عنها يوم 27/أيلول/1955 بالتنسيق مع الاتحاد السوفييتي³⁰.

لقد كان من أهم نتائج هذه العمليات العدوانية الإسرائيلية المتعترسة، أن وجهت ضربة قاصمة لكل محاولات "السلام" التي طغت على سطح الأحداث بعد نكبة عام 1948 وحتى فبراير 1955 خاصة تلك التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر "الأصدقاء العرب" في المنطقة.

كما فشلت أيضاً كل محاولات "السلام" التي قام بها عدد من الأحزاب الشيوعية نذكر منها الحركة الديمقراطية للتححر الوطني³¹ (حدثو) في مصر، التي أوكلت "مهمة السلام" لعدد من أعضائها المقيمين في باريس للاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين وغيرهم من اليهود، وفي مقدمة هؤلاء الأب الروحي ومؤسس الحركة هنري كورييل³²، ومعه ثروت عكاشة - الملحق العسكري في السفارة المصرية في باريس - ويوسف حلمي المحامي، ودكتور مراد خلاف، كما شارك في هذه المهمة أنطون ثابت من الحزب الشيوعي اللبناني، ورئيس مجلس السلام اللبناني، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط الشيوعيين العرب باتجاه السعي من أجل السلام العربي - الإسرائيلي لم يكن له خلفية بالنشاط الاستعماري - الرجعي في المنطقة، بقدر ما كان منطلقاً من الموقف الأممي الرسمي، والرؤية الرسمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، دونما إدراك كامل للأبعاد السياسية الوطنية للمسألة الفلسطينية أو حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتكريساً للطلاق بين الرؤية التقدمية للمسألة القومية العربية من جهة وبين شكلية الحركة الأممية الرسمية التي استند إليها الشيوعيين العرب وابتعدوا عن جوهرها الفكري الصحيح وتراثها الغني والواضح فيما يتعلق بالمسألة اليهودية والموقف منها. إن الابتعاد عن استيعاب وفهم الواقع الخاص بكل تفاصيله هو أحد أهم المآخذ على الحركة الشيوعية العربية.

²⁹ احمد حمروش-قصة ثورة 23 يوليو-الجزء الخامس ص23

³⁰ المصدر السابق-ص24

³¹ المصدر السابق-ص18/19

³² د.رفعت السعيد-منظمات اليسار المصري (1950-1957)-ص37

كما كان من أهم نتائج هذا العدوان، قرار القيادة الوطنية المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة في شهر نيسان 1955³³، واتخذت العلاقة بين الزمر المناضلة المدربة ذات الخبرة والمعرفة بالأرض وبين القيادة المصرية طابعاً رسمياً ومنظماً³⁴ تحت إشراف المقدم مصطفى حافظ الذي قام بمهمته ليس فقط كضابط مصري وإنما كمناضل عربي آمن بقضيته وشعبه، وكان ذلك أحد أهم عوامل نجاحه في إعادة تدريب وتنظيم أكثر من ألف رجل من أبناء غزة وخانيونس ومعظم قرى قضاء غزة الذي شكلت منهم كتيبة الفدائيين (ك 141)، بدأوا بتوجيه ضرباتهم وإغاراتهم ضد العدو الصهيوني في الفترة من أيلول 1955 وحتى أول نوفمبر 1956، لقد كانت هذه المرحلة رغم قصرها الزمني، "نقطة تألق في مسيرة النضال الفلسطيني"³⁵ قام الفدائيون الفلسطينيون خلالها بتنفيذ أكثر من مائتي عملية،

وقد أوضح الكاتبان الإسرائيليان "شيف ورشين"³⁶ في كتابهما عن الفدائيين الفلسطينيين طبيعة هذه العمليات كما يلي:

- 30% من الهجمات الفدائية كانت إلقاء قنابل يدوية وإطلاق نيران على المستوطنات واشتباكات مع دوريات إسرائيلية.
- 23% عمليات كمائن للسيارات والآليات.
- 20% عمليات نسف الخزانات وأنابيب المياه وتدمير الطرق الرئيسية والكباري.
- 13% هجمات على السكان المدنيين في المستوطنات والمدن.
- 9% عمليات تدمير المباني بعبوات ناسفة.
- 5% زرع ألغام.

ورداً على عمليات الفدائيين قام الإسرائيليون بعدد من الهجمات على مدينتي غزة وخانيونس وقرى القطاع وكان أكثر هذه الهجمات وحشية وغدراً ذلك القصف المدفعي العشوائي على مدينة غزة تركزت على شارع عمر المختار وميدان فلسطين والشوارع المجاورة ومنطقة الشجاعية مساء يوم الخامس من شهر أبريل 1956 وأدى إلى استشهاد وجرح المئات من المدنيين رجالاً ونساءً، وما يزال العديد من أبناء غزة يذكرون بشاعة ذلك اليوم الذي تناثرت فيه جثث القتلى والجرحى في شوارع غزة لقد تميزت الحالة الجماهيرية في القطاع - إبان تلك الفترة بالغليان الشديد والحزن والحداد والحقد على العدو الصهيوني، ولم يكن يخفف من تلك الأحزان إلا انتقام الفدائيين الفلسطينيين الذي تميز بالعنف والتوسع، ففي اليوم الثاني على الهجوم الصهيوني الغادر، وتحديداً ليلة السادس من نيسان/1956 دخلت أكبر مجموعة فدائية من قطاع غزة في اتجاه الأهداف التي حددت لها في الأرض المحتلة، وكان عدد هذه المجموعة لا يقل عن ثلاثمائة فدائي توغلوا في عمق إسرائيل حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد 47 كيلو متراً عن خط الهدنة

33 الموسوعة الفلسطينية-الجزء الثالث-ص393

34 المصدر السابق-ص393

35 المصدر السابق-ص394/395

36 ابراهيم سكيك-غزة عبر التاريخ-ج7-ص56

و15 كيلو متراً فقط عن تل أبيب واستمرت هذه العملية البطولية بتواصل يومي حتى الثالث عشر من نيسان 1956³⁷ وقد استشهد من أبطال هذه المجموعة أحد عشر بطلاً ووقع ثلاثة آخرون في الأسر. وفي يوم 1956/7/23 تسلم المقدم مصطفى حافظ طرداً ملغوماً انفجر وأدى إلى استشهاده وتقديراً من الشعب الفلسطيني في غزة فقد أُطلق اسم هذا البطل على عدد من ميادين ومدارس وشوارع غزة وخانيونس.

إن أهم نتائج العمل الفدائي في قطاع غزة (1955-1956) تكمن في أنه شكل:

- 1- بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.
- 2- منعطفاً جديداً وبداية تاريخ للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة 1948.
- 3- أصبح الفلسطيني - في قطاع غزة - واثقاً من نفسه وبمستقبل الشعب الذي ينتمي إليه باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية وطن وليست قضية لاجئين.
- 4- كانت خسائر الصهاينة نتيجة العمل الفدائي في عامي 1955 و 1956 أكبر بكثير من خسائرهم في العدوان الثلاثي على مصر في 1956/10/29 ثم على قطاع غزة في الثاني من نوفمبر 1956³⁸.
- 5- استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية المعروفة بـ (ك 141) تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة وبين القيادة الوطنية المصرية التي تزعمها القائد الخالد جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

³⁷ الموسوعة الفلسطينية-ج3-ص395

³⁸ المصدر السابق-ص396

العدوان الإسرائيلي واحتلال القطاع

(2/نوفمبر/1956 – 7/مارس/1957)

يقول (بن زوهار) مؤرخ حياة بن جوريون "كانت الحرب ضد مصر مقررة لدى بن جوريون فقد عاد إلى وزارة الدفاع سنة 1955، كما كانت أزمة السويس طارئة، وهي لم تغير من خطط إسرائيل التي كانت ستتهجم على أية حال، ولكنها سهلت لها أصعب الأمور وهو السلام والحلفاء"³⁹. ورغم الذريعة الإسرائيلية المعلنة كمبرر لمشاركتها في العدوان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا على مصر وقطاع غزة، وهي القضاء على قواعد الفدائيين، إلا أن هذه الذريعة لم تكن سوى مدخلاً لضم قطاع غزة وتحقيق "الأطماع الإسرائيلية التوسعية التي ظهرت في إعلان بن غوريون قيام المملكة الإسرائيلية الثالثة"⁴⁰.

- قطاع غزة تحت الاحتلال:

أدى قرار القيادة المصرية بسحب الجيش المصري من سيناء إلى عزل قطاع غزة وتسهيل مهمة القوات الإسرائيلية المهاجمة في احتلاله. ورغم ذلك فقد قاومت القوات العسكرية المتمركزة في رفح وغزة وخانيونس، مقاومة يائسة لصد هجوم القوات الإسرائيلية المتفوقة في حجمها ونوع تسليحها. ففي غزة استتبست القوات المصرية والفلسطينية في التصدي للهجوم الإسرائيلي من موقعها في "جبل المنطار" أهم موقع عسكري في المدينة، حتى إعلان الاستسلام ظهر يوم 1956/11/2 الذي أصدره اللواء فؤاد الدجوي الحاكم العام لقطاع غزة بعد سقوط رفح صباح يوم 1956/11/1 واكتمال محاصرة القطاع. ورغم ذلك، فقد رفضت مدينة خانيونس الاستجابة إلى أمر الاستسلام، كما رفض سكانها التحذيرات الموجهة إليهم من القوات الإسرائيلية بالتسليم دون قتال، تأييداً منهم للكثائب الفلسطينية والمصرية المدافعة عن المدينة، تلك الكثائب التي أعلنت رغم كل مبررات اليأس والاستسلام عن قرارها بالصمود والقتال تحت قيادة اللواء يوسف العجرودي⁴¹، وأمام هذا الموقف لم يكن من السهل على القوات الإسرائيلية احتلال المدينة رغم اشتراك الطيران الإسرائيلي في عملية القصف، طوال يوم 11/2 مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى في شوارعها⁴².

واستمرت المعركة حتى يوم 1956/11/3 دونما انقطاع لقذائف المدفعية الإسرائيلية على المدينة والتي بلغت أكثر من (80 ألف طلقة)⁴³. وسقطت مدينة خانيونس، وفور دخول القوات الإسرائيلية بدأت

39 احمد حمروش-مصدر سابق-ص37

40 اميل توما-يوميات شعب-ص197

41 د.محمد علي الفرات-تراث فلسطيني-ص268

42 المصدر السابق

43 هارون رشيد-قصة مدينة-ص75

عملية الانتقام من الجماهير الفلسطينية فيها، حيث قام الجنود بدخول المنازل والبيوت عنوة، وأطلقوا النيران على كل رجل أو فتى بالغ على مرأى من والديه وإخوانه الصغار⁴⁴ دون أي سبب سوى أنه ينتمي لهذه المدينة الباسلة التي بلغ عدد شهدائها في هذا اليوم الأسود (275 شهيداً)⁴⁵ والجدول التالي⁴⁶ يوضح عدد شهداء قطاع غزة إبان الاحتلال عام 1956:

المنطقة	الشهداء	المفقودين	الجرحي
1- مدينة غزة	256	108	142
2- مدينة خانينوس وجوارها	415	57	388
3- دير البلح والبريج والمغازي والنصيرات	62	27	30
4- مدينة رفح ومعسكر رفح للاجئين	197	23	156
المجموع	930	215	716

الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال:

لم يكن في القطاع إبان الاحتلال (1956) سوى حزبين رئيسيين هما الحزب الشيوعي الفلسطيني وهو امتداد لعصبة التحرر الوطني التي تأسست في فلسطين سنة 1943، وحركة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها بشكل ظاهر مع حرب 1948، ولم يكن لحزب البعث العربي دور مميز في القطاع إذ أن فرع هذا الحزب تأسس في صيف 1955⁴⁷ من عدد من المدرسين العاملين في وكالة الأمم المتحدة، وعدد من خريجي الجامعات المصرية، ولم يكن له خلال هذه الفترة القصيرة دور بارز في الأحداث السياسية التي سبقت احتلال القطاع، كما لم يتوفر لهذا الفرع علاقات واسعة في أوساط القوى السياسية التقليدية في القطاع مثلما توفرت للشيوعيين والإخوان المسلمين.

وفور الاحتلال بادر الشيوعيون بالدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية لمقاومة الاحتلال، وصاغوا برنامجاً سياسياً لهذه الغاية، اعتمد في أساسه على الدعوة إلى المقاومة السلبية، وعودة الإدارة المصرية ورفض التدويل، إلا أن حركة الإخوان المسلمين والبعثيين قررا عدم المشاركة في الجبهة الوطنية "وأعادوا رفضهم إلى جملة في برنامجها تنص على أن "يعتمد شعبنا الفلسطيني في كفاحه - ضمن مؤازريه - على الشرفاء داخل إسرائيل"⁴⁸.

وعلى أثر ذلك شكل الإخوان والبعثيون معاً "جبهة المقاومة الشعبية" وجاء تأسيسها متأخراً أكثر من شهر بعد إعلان الجبهة الوطنية، ومن الجدير بالذكر أن التباعد السياسي⁴⁹ بين الشيوعيين والإخوان على أثر

44 د. محمد علي الفراء-مصدر سابق-ص 270

45 ابراهيم سكيك-مصدر سابق-ج 7-ص 96

46 المقاومة في القطاع-مصدر سابق-ص 57

47 عبد القادر ياسين-شبهات حول القضية الفلسطينية-ص 90

48 المصدر السابق-ص 92

49 المصدر السابق-نفس الصفحة

تأييد الحزب الشيوعي لمبادرة عبد الناصر في تأميم قناة السويس، أسهم في عدم مشاركة الإخوان المسلمين في الجبهة الوطنية.

تمحور النشاط السياسي لكل من الجبهتين ضمن عدد من الشعارات:

- 1- عودة الإدارة المصرية والتأكيد على عروبة القطاع.
- 2- مقاطعة الاحتلال (الإضرابات / مقاطعة الوظائف المدنية وغيرها / مقاطعة المجلس الاستشاري الذي شكله الحاكم الإسرائيلي / حض الطلاب على عدم الذهاب إلى المدارس تحت شعار لا تعليم في ظل الاحتلال).
- 3- الدفاع عن مخيمات اللاجئين وحض الجماهير على الصمود.
- 4- رفض التعامل بالعملة الإسرائيلية رغم العقوبات الصارمة التي وضعتها سلطات الاحتلال.
- 5- تشكيل اللجان الوطنية في مناطق القطاع.

ومما يذكر أن الجبهة الوطنية قد فكرت في طرح مشروع إعلان الدولة الفلسطينية⁵⁰ المستقلة في قطاع غزة بعد خروج الإسرائيليين إلا أن هذا المشروع لم يجد قبولاً من عدد كبير من المستقلين الذين شاركوا في تأسيس الجبهة الوطنية والمعروفين بميولهم والتزامهم بالسياسة المصرية إضافة على كون الأغلبية منهم من كبار الملاكين الذين لم تكن لهم مصلحة في استمرار التحالف مع الشيوعيين بعد انتهاء الاحتلال.

وفي كانون الثاني/يناير 1957 قام الإسرائيليون باعتقال عدد كبير من قيادات وكوادر وأصدقاء كل من "الجبهة الوطنية" و "جبهة المقاومة الشعبية"، واستمر نضال أبناء القطاع حتى انسحاب المحتلين مساء اليوم السادس من آذار 1957، الذي ترافق مع وصول قوات الطوارئ الدولية بتوجيه بيان إلى سكان قطاع غزة أعلن فيه أن قوات الطوارئ الدولية ستتولى مسؤولية الشؤون المدنية في القطاع. على أثر ذلك تصدّرت "الجبهة الوطنية" و"جبهة المقاومة الشعبية" تحريض الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة ضد مؤامرة تدويل القطاع، وكانت الانتفاضة الثانية (الانتفاضة الأولى ضد توطين اللاجئين عام 1955) ضد التدويل التي استمرت أسبوعاً كاملاً لم تهدأ الجماهير فيه على الإطلاق، إلا بعد إفشال مؤامرة التدويل وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار 1957 وبداية عهد جديد.

شهادات حول الشيوعيين والإخوان المسلمين في القطاع:

خلال الفترة من (1952 – 1957)

ورغم أهمية الدور الذي قام به كل من الشيوعيين والإخوان المسلمين في توجيه وقيادة المظاهرات الجماهيرية التي عمّت كل أنحاء القطاع ضد مشروع التوطين سنة 1955، وضد الاحتلال الإسرائيلي سنة

⁵⁰ مقابلة شخصية مع سكرتير عصابة التحرر الوطني في قطاع غزة، فخري مكي الذي كان له دور بارز في قيادة الجبهة الوطنية في القطاع .

1956 ومن أجل عودة الإدارة المصرية إلى القطاع سنة 1957، إلا أن ذلك كله لم يسهم في تعميق العلاقة وتطورها بين الجماهير من جهة وبين الشيوعيين والإخوان من جهة أخرى، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب:

أولاً: الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة:

1- تنامي الدور الوطني والقومي للرئيس المصري جمال عبد الناصر واستحواده على عواطف ومشاعر الجماهير العربية عموماً.

2- لم تقترب الجماهير في قطاع غزة من الحزب الشيوعي إلا بقدر بروز دور الحزب في المجال الوطني، خاصة نضاله الطبيعي ضد مشروع توطين اللاجئين في سيناء وضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1956، وما عدا ذلك فقد ظلت الجماهير بعيدة ورافضة طروحات الحزب الفكرية والنظرية على وجه الخصوص، وقد كان لهذا الموقف الجماهيري أسبابه الموضوعية منها: (أ) مجمل التطور والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بالتخلف الشديد في كثير من المناحي.

(ب) الحجم الضئيل "للطبقة العاملة" التي كانت أقرب من حيث التكوين على البروليتاريا الرثة المقهورة والمتخلفة في آن واحد.

(ج) تربص أجهزة الأمن والمخابرات وقمعها بكل قسوة للشيوعيين وأصدقائهم، في مقابل المساندة وتسليط الضوء على القوى التقليدية من كبار ملاك وتعميق دورهم السياسي والاجتماعي المعادي للشيوعيين.

3- انتشار الأفكار القومية بين أوساط الجماهير في القطاع، التي استقبلت هذه الأفكار بحماس شديد باعتبارها مدخلاً وحيداً للوحدة العربية وتحرير فلسطين، والدور البارز لوسائل الإعلام العربية عموماً والمصرية بشكل خاص في تعميق هذا التوجه.

4- العلاقات النخبوية بين الشيوعيين والجماهير في القطاع، تلك العلاقات التي افتقدت القدرة على الامتداد والتوسع النسبي في أوساط الفقراء والكادحين (مواطنين ولجائين) رافق ذلك الموقف الخاطئ من القومية العربية، ومن التراث العربي - الإسلامي عموماً باعتباره في مجمله مرفوض "انطلاقاً من فهم مغلوط وخاطئ" وأحادي الجانب للماركسية، وكان من الطبيعي أن يؤدي "الوعي الخاطئ للماركسية إلى ممارسات خاطئة"⁵¹.

5- جمود الفكر النظري والممارسات السياسية ضمن قالب أممي رسمي لدى الشيوعيين في القطاع - والشيوعيين العرب بشكل عام - والتزامهم بالنصوص الرسمية السوفيتية دون اقتراب مباشر للواقع

⁵¹ من تقرير اجتماع الاحزاب الشيوعية في دمشق 6-9 آب 1990

المحلي وقضاياها المطلوبة الهامة، ونتيجة لذلك فقد تركز وضع أصبحت فيه الكثير من الممارسات ضارة ومعرقة⁵².

6- النزعات الذاتية والانقسامات داخل الحزب نفسه وعدم اهتمام قيادة وكوادر الحزب "بالاطلاع بشكل كاف على الفكر الماركسي واستيعابه، ولم يتمكنوا من تطوير برنامج سياسي يحدد حقيقة مواقفهم من القضايا المختلفة التي كانت عرضة لحملة التشويه"⁵³.

ثانياً: الأسباب الخاصة بانحسار حركة الإخوان المسلمين:

- 1- موقفهم المناهض للحركة القومية العربية بشكل عام.
- 2- علاقتهم الإيجابية بالأسرة الحاكمة في السعودية "وعلاقتهم الحميمة بالقوى الاستعمارية والامبريالية الأمريكية"⁵⁴ مما شكل تحدياً لمشاعر الجماهير الوطنية.
- 3- موقفهم الخاطئ من القضية الفلسطينية إذ "يعتقدون أن المعركة من أجل فلسطين تبدأ بعد اكتمال عملية التحول الإسلامي وبعد إتمام عملية الابتعاث الإسلامي في المنطقة والعودة إلى الإسلام"⁵⁵.
- 4- تراجع الفكر السلفي الذي اتسم بالطابع الرجعي، أمام عنفوان المد القومي العربي الذي طغى على اهتمام الجماهير العربية في تلك الفترة في حين ركزت حركة الإخوان المسلمين على البعد الإسلامي الشكلي دون اهتمام أو إبراز للجوهر الحقيقي للإسلام الذي لا يمكن أن يكون نقيضاً للديمقراطية أو القومية والوحدة.
- 5- قيامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في مدينة الإسكندرية، بواسطة عضو الحركة محمود عبد اللطيف⁵⁶، مساء يوم 1954/10/26 مما أدى إلى تصعيد العداء الجماهيري ضدهم.
- 6- حملات المطاردة والاعتقالات التي دفعت بعدد كبير من كوادر الإخوان في القطاع إلى الهجرة⁵⁷ إلى السعودية ودول الخليج التي فتحت لهم أبوابها ورحبت بهم.

52 المصدر السابق

53 د.زياد ابو عمر-مصدر سابق-ص57

54 د.زياد ابو عمر-الحركة الاسلامية في الضفة وغزة-دار الاسوار-عكا-ص26

55 مصدر سابق-ص49

56 ريتشارد ميتشل-الاخوان المسلمين-الترجمة العربية-بيروت-ص285

57 د.زياد ابو عمر-مصدر سابق-ص27

المرحلة الثانية (1957 – 1967):

الملامح العامة لهذه المرحلة:

بعد انسحاب المحتلين الإسرائيليين من قطاع غزة في السابع من آذار/مارس 1957، عمّت حالة من التفاؤل بالمستقبل كافة أوساط شعبنا الفلسطيني، تميزت ببعدها الوطني الخالص، وجوهرها الانفعالي العاطفي دون أي استناد إلى معطيات مادية تسهم في تبيان طبيعة أو معالم الصراع المقبل مع العدو الصهيوني، علاوة على ذلك فإن هذه الحالة من التفاؤل لم تركز إلى قاعدة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية محددة. لقد كان هم الجماهير وشاغلها الأول الخلاص الوطني والعودة، ومما عزز هذا التوجه الأحادي مؤشرين:

- الأول جاء انعكاساً للحالة الجماهيرية الوطنية المحلية.

- والثاني جاء تعبيراً عن ارتباط الحالة الجماهيرية المحلية بالحركة القومية العربية الرسمية التي عبر عنها عبد الناصر في هذه المرحلة.

ويتمثل المؤشر الأول في إلغاء مشروع التدويل لقطاع غزة الذي اقترحته كندا في شباط 1957 نتيجة الهبة الوطنية في القطاع والتي استمرت أسبوعاً كاملاً في مظاهرات عنيفة ضد مشروع التدويل ومن أجل عودة الإدارة العربية (المصرية)، مما أدى إلى تراجع قيادة الطوارئ الدولية بتعليمات من الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا المشروع والسماح للإدارة المصرية بالعودة إلى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار/مارس 1957.

المؤشر الثاني: التفاف الجماهير العربية عموماً، والفلسطينيين بشكل خاص ضمن حركة تميزت بالعفوية الصادقة حول مصر ورئيسها الذي أصبح وبحق رمزاً للتحرر الوطني والوحدة العربية. في هذه الأجواء استقبلت الجماهير الحاشدة من أبناء قطاع غزة اللواء محمد حسن عبد اللطيف المعين من قبل رئاسة الجمهورية في القاهرة، حاكماً عاماً لقطاع غزة، وانطلق هتاف الجماهير معبراً عن شعارها الخالد "فلسطين عربية".

لقد كان التفاؤل بالحركة القومية العربية الصاعدة في مصر في هذا الظرف شكلاً من أشكال الإيمان "المطلق" في ذهنية وعواطف الجماهير، أعطاهما أملاً كبيراً في الخلاص الوطني والعودة بمثل ما زودها بطاقة هائلة في تحمل كل نتائج البؤس الاجتماعي والفقر المدقع والمرض، البالغة السوء، ويكفي هنا أن نورد مثلاً حول انتشار مرض السل الذي فتك بصدور الآلاف من أبناء القطاع نتيجة الحرمان وسوء التغذية.

تلك الحالة من البؤس الاجتماعي بكل مقدماته ونتائجه، لم تكن بعيدة على الإطلاق عن التمايز الطبقي التاريخي والحاد في قطاع غزة، الذي تعمق وتطور في هذه المرحلة (1957-1967) بفعل الامتيازات الجديدة - الاقتصادية والاجتماعية - لطبقة كبار الملاك، والتي مهدت الطريق أمام نمو الطبقة البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) عبر عدد من الأنظمة والتعليمات الإدارية والقوانين، بحيث أصبح

القطاع - مع بداية الستينات - سوقاً حرة للاستيراد والتصدير وبؤرة من بؤر التخلف والفساد الاجتماعي/الاقتصادي، وقد ترافق مع هذا التطور المشوه، تنامي حجم البورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، ونتيجة لأن البورجوازية الصغيرة كطبقة لا تستطيع أن تخلق قاعدة اقتصادية خاصة بها لأسباب موضوعية، فقد كان من الطبيعي ارتباط معظم فئاتها مع الغول الجديد "الكومبرادور" أو مع الجهاز الحكومي الوظيفي والأمني الذي كان في جوهره وشكله معبراً عن مصالح كبار الملاك ومولودهم الجديد من الكومبرادور، مما انعكس سلباً على طبيعة تكوين البورجوازية الصغيرة المادي والذهني في آن واحد وانشدادها الواضح تجاه قضاياها ومشاكلها الحياتية الخاصة وابتعاد معظم أفرادها عن المشاركة في العمل الوطني عموماً رغم النهوض القومي العام الذي أدى إلى نشوء الأحزاب القومية (البعث، والقوميين العرب) مع بداية هذه المرحلة، والتي قام بتأسيسها عدد من أبناء هذه الطبقة (ب.ص).

ومن المفارقات الجديرة بالاهتمام في علاقة مصر عبد الناصر بقطاع غزة، أن القيادة الوطنية المصرية التي بادرت إلى إلغاء امتيازات كبار الملاك "الإقطاعيين" والبورجوازية الكبيرة في مصر، وتحجيمهما سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأعطت الأولوية في اهتماماتها لتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية "لصالح الفلاحين والعمال" وما سمي "بالرأسمالية الوطنية" في سياق توجه وطني معاد للامبريالية والاستعمار والرجعية، إلا أن هذه القيادة - بالمقابل - لم تحرص على تطبيق الاجراءات والتوجهات نفسها في قطاع غزة، بل أنها تعاملت معه ضمن سياسة داخلية متناقضة إلى حد بعيد مع سياستها وتوجهاتها، ويؤكد ذلك طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في قطاع غزة طوال عمر هذه المرحلة، حيث عمدت السلطات المصرية إلى تكريس الأوضاع الطبقيّة السائدة منذ ما قبل عام 1948 بكل ما تعنيه من امتيازات اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح القيادات والوجهات التقليدية والعشائرية من كبار الملاك وغيرهم، كما عمدت إلى تطبيق سياسة اقتصادية قائمة على الانفتاح (عبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة) الذي أفرز كافة المقومات لولادة الوسطاء التجاريين الكبار - الكومبرادور الذين امتدت هيمنتهم في القطاع بحيث توازت وتداخلت مع هيمنة ودور كبار الملاك في جميع المستويات السياسية والاجتماعية، وأصبح تحكم هؤلاء في اقتصاد القطاع بكل جوانبه الزراعية والتجارية والصناعية على ضالتها مصدر بؤس وشقاء جديدين انعكس بكل ثقله على السواد الأعظم من الجماهير الكادحة والمسحوقة، مواطنين ولاجئين، وانتشرت مظاهر البذخ والترف والفساد والرشاوي لكبار الموظفين المصريين والفلسطينيين، ترافق ذلك مع اتساع مساحات بيارات الحمضيات وتطويرها إلى جانب المئات من المعارض المتخصصة في بيع الكماليات بكل أنواعها المستوردة من باريس ولندن وطوكيو وبيروت، التي غص بها شارع عمر المختار أو كما أطلق عليه آنذاك "شارع المئة مليون جنيه".

وعلى الرغم من تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية البائسة التي عانى منها أبناء القطاع تحت الإدارة المصرية إلى أن عزاءهم تمثل في بروز الهوية الوطنية الفلسطينية ودور النظام المصري في تعميق هذه الهوية وبلورتها عبر كافة وسائل الإعلام، بحيث أصبح القطاع من أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم عن هويتهم الوطنية بكافة مظاهرها السياسية والعسكرية، إضافة إلى ذلك فقد التزمت الإدارة

المصرية بإبقاء الهوية الوطنية (والجنسية) صفة ملازمة للشعب الفلسطيني في القطاع، وكان لهذا الموقف دوراً هاماً في الحفاظ على الكيان الفلسطيني وشكل حافزاً قوياً لكل القوى والحركات الوطنية القومية والأممية في نضالها ضد الوجود الصهيوني، ومهد الطريق نحو ولادة م.ت.ف.

الوضع القانوني:

لقد حرصت القيادة الوطنية في مصر على احتفاظ قطاع غزة باسم فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية وتم تثبيته رسمياً في الأمم المتحدة باعتباره "الجزء الباقي من فلسطين" كما التزمت بالإبقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم فلسطين لسنة 1922 كما هي مع اشتراط عدم مخالفة هذا المرسوم لما جاء في النظام الأساسي الصادر بالقانون رقم 225 الصادر سنة 1955، وفي شهر آب 1958 أصدر مجلس الدولة المصري فتواه التي تؤكد على "أن قطاع غزة ينفصل انفصلاً كلياً عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وفي عام 1962 صدر القانون الدستوري لقطاع غزة وتقرر العمل به لحين صدور الدستور الدائم لفلسطين، وقد ورد في المادة الأولى منه أن "منطقة قطاع غزة جزء من أرض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية" أما المادة الثانية فقد أقرت "حق الفلسطينيين في قطاع غزة بتشكيل اتحاد قومي يضم الفلسطينيين أينما كانوا هدفه الأسمى العمل المشترك لاسترداد الأرض المغتصبة من فلسطين". وبالإضافة إلى المواد التي تكفل حرية التعبير والرأي المعتقد فإن المادة (30) من النظام الدستوري أقرت لأول مرة تشكيل المجلس التشريعي أو السلطة التشريعية التي تتكون من:

- الحاكم العام رئيساً.

- أعضاء المجلس التنفيذي (السلطة التنفيذية) وعددهم 8

- أعضاء بالتعيين 10 أعضاء

- أعضاء بالانتخاب 22 عضواً

إلا أن صلاحيات هذا المجلس تقيدت فيما يتعلق بإصدار القوانين بشرط تصديق الحاكم العام عليها، كذلك فإن الحاكم العام وحده يملك الحق في الدعوة إلى عقد المجلس أو فضه، لقد كانت هذه السلطة على أهميتها شكلية في جوهرها بحيث لم يتوفر أعضاء المجلس أية إمكانيات أو صلاحيات تتيح لهم هامشاً مناسباً من الحرية في صياغة وإصدار التشريعات، كما لم تتوفر لهذا المجلس أية مقومات للديمقراطية وحرية الرأي إلا ما تسمح به العلاقة الخاصة مع الحاكم العام أو السلطة التنفيذية وهي علاقة كانت على الأغلب ذات طابع غير متوازن ظاهرها الرضا وجوهرها النفاق السياسي والاجتماعي من معظم أعضاء المجلس للسلطة الحاكمة الذين كانوا "هم أقرب إلى⁵⁸ التعبير عن كبار الملاكين والتجار وأبعد ما يكون عن تمثيل سكان القطاع بكل فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية" وقد انعكست هذه العلاقة السلبية على كافة أبناء القطاع الذين حرّموا من أية ممارسة ديمقراطية حقيقية تتوازن ولو ضمن الحد الأدنى مع التوجه الوطني والقومي للنظام

⁵⁸ عبد القادر ياسين-صامد عدد 65-(اقتصاد قطاع غزة)

المصري، وفي هذا الصدد فإن غياب الديمقراطية في مصر كان سمة رئيسه من سمات المرحلة الناصرية وأحد الأسباب الهامة لهزيمة حزيران 1967.

السلطة التنفيذية:

ويتولاها الحاكم العسكري العام الذي كان يملك حق إعلان أو إلغاء الأحكام العرفية، ويشاركه في هذه السلطة مجلس تنفيذي من رؤساء المديريات التسع (أو الوزارات المصغرة) في القطاع وهي:

- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الداخلية والأمن العام.
- مديرية الشؤون البلدية والقروية.
- مديرية الشؤون الصحية.
- مديرية الشؤون المدنية والمستخدمين.
- مديرية المالية والاقتصاد.
- مديرية الشؤون الاجتماعية واللاجئين.
- مديرية التربية والتعليم.
- مديرية الأشغال العامة.

وقد كان يعين لكل مديرية مستشاراً مصرياً، إلا أنه في واقع الأمر كان المدير الأمر لكل ما يتعلق بشؤون المديرية، خاصة مع وجود عدد من المديرين من أبناء القطاع الذين لا هم لهم سوى تأمين مصالحهم الطبقيّة والشخصية أو العائلية عبر إرضاء المستشار المصري بكل الوسائل.

السلطة القضائية:

- المحكمة العليا وهي أعلى سلطة قضائية في القطاع ويعين رئيسها بقرار من رئاسة الجمهورية وأعضائها يتم تعيينهم بقرار من وزير الحربية.
- المحاكم القضائية الأخرى من أبناء القطاع، وبالعلاقة مباشرة مع مديرية الشؤون القانونية التي تولى رئاستها بعد عام 1962 أحد أبناء القطاع (فاروق فهمي الحسيني) وقد كانت السلطة القضائية، مقيدة في كثير من الحالات رغم أن النظام الدستوري ينص على حرّيتها واستقلالها.

الأوضاع السياسية العامة:

في هذه المرحلة توزعت الخارطة السياسية للحركة الوطنية في القطاع على جماعة الإخوان المسلمين التي بدأت نشاطها مع نكبة عام 1948، وعصبة التحرر الوطني (الشيوعية) التي تأسست عام 1943، وحزب البعث العربي الذي تأسس في 1953، وحركة القوميين العرب التي تأسست في صيف

1957، ثم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي بدأت نشاطها الفعلي في القطاع منذ أواخر عام 1964.

أما بالنسبة لتنظيم الاتحاد القومي الذي أسسته الإدارة المصرية فهو لم يكن جزءاً من الحركة الوطنية للاعتبارات التالية:

1- ولد بقرار من الحكومة المصرية.

2- تولى معظم الأطر القيادية فيه ممثلو كبار الملاك والتجار.

3- لم تشارك جماهير القطاع في قواعد أو مؤسسات هذا التنظيم.

وفيما يتعلق بأطراف الحركة الوطنية وجماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ تراجع كل من الشيوعيين والإخوان لدرجة كبيرة في علاقتهما بالجماهير، في ظل حملات القمع المستمرة ضدهما، وفي مقابل تنامي الدور القومي بقيادة عبد الناصر بعد أن تكرست زعامته على العالم العربي دون منازع، وفي ظل هذا المناخ انتعشت حركة القوميين العرب في القطاع على حساب حزب البعث العربي الذي لم يتمكن من الانتشار أو ممارسة دور هام خاصة بعد الانفصال الذي أيده أحد رموز الحزب في سوريا عام 1961، ويمكن القول أن دوره السياسي قد غاب نهائياً قبل وبعد حزيران 1967.

وفي أواسط الستينات شهد القطاع بروز النشاط السياسي لحركة فتح التي كانت قد تأسست في الخارج عام 1962 بعد توحيد كل المجموعات الفلسطينية⁵⁹ التي تميز معظمها بالارتباط بعلاقة تنظيمية أو فكرية بحركة الإخوان المسلمين لدرجة أن عدداً من مؤسسي حركة فتح لم يقطعوا علاقتهم نهائياً بالحركة الأم (نذكر منهم أسعد السفتاوي / ماجد المزيني / فتحي البلعاوي / رفيق المنتشه).

وفي الوقت الذي انتشرت فيه حركة القوميين العرب انتشاراً واسعاً نسبياً في أواسط جماهير القطاع بسبب توازن شعاراتها مع الشعار الرسمي من جهة وتداخلها العضوي مع جماهير اللاجئين في المخيمات من جهة أخرى فإنها لم تتعرض لأية عمليات قمعية تمثل ما تعرضت له حركة فتح التي تميزت بشعاراتها القطرية المعروفة والتي شكلت نقيضاً أو "توريطاً" للنظام العربي الرسمي برمته آنذاك.

أما عصابة التحرر الوطني التي تحولت في منتصف الخمسينات إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة فقد تعرض كوادرها للعديد من حملات الاعتقال والنفي إلى السجون المصرية في السجن الحربي والواحات خاصة بعد دورهم المميز في إفشال مشروع التوطين ثم دورهم في قيادة الجبهة الوطنية إبان الاحتلال عام 1956، وبعد عودة الإدارة المصرية إلى القطاع عام 1957 إلى نشطت إدارة المباحث العامة والمخابرات المصرية في تفتيت وملاحقة الشيوعيين الذين لم يواجهوا هذا الموقف بالمزيد من التنظيم بل ذهبوا بعيداً إلى حد شل منظماتهم الحزبية في القطاع خاصة بعد بروز العديد من الخلافات السياسية والتنظيمية والفكرية داخل الحزب واستمرار هذا التشتت قائماً حتى عام 1967 حيث بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب عبر تأسيس الجبهة الوطنية في آب/أغسطس 1967.

⁵⁹ هيلينا كوبان-المنظمة تحت المجهر

أخيراً فقد تميزت الحياة السياسية عموماً في قطاع غزة لهذه الفترة بعدد من السمات:

- 1- الالتفاف الجماهيري العفوي الكثيف بعيداً عن العمل المنظم خلف الشعارات الوطنية والقومية المنادية بتحرير فلسطين عبر الإذاعات والصحف ووسائل الإعلام التي كانت منفذة للقرارات البيروقراطية بشكل ميكانيكي دون أن تمتلك رؤية تفصيلية للواقع الحقيقي لموازن القوى في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الالتفاف العفوي الصادق عبرت عنه الجماهير الفقيرة مواطنين ولاجئين لا فرق بالتحاقها إلى التطوع في جيش التحرير الفلسطيني بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في آذار مارس 1965 في الوقت الذي تهرب فيه الكثيرون من أبناء العائلات التقليدية عن أداء هذا الواجب.
- 2- تطور الدور السياسي المهيمن للقوى التقليدية من كبار الملاك أو التجار الوسطاء عبر علاقاتهم وصلاحياتهم الواسعة في كافة الدوائر الحكومية وغير الحكومية (تولي ممثليهم للدوائر الحكومية الهامة ونجاحهم في الانتخابات التشريعية والبلدية)، وقد أدى التداخل العضوي لمصالحهما المشتركة إلى تحولهما للعمل معاً ضمن إطار طبقي واحد هو تحالف البورجوازية التجارية الكبيرة مع سلفها التاريخي "كبار الملاكين من الأفندية" القدامى، هذا التحالف الذي أغرق القطاع بالمستوردات الكمالية الباذخة بكل ما رافقها من فساد ورشوة لكبار وصغار الموظفين وبالتعايش الزائف مع الشعارات القومية المخصصة لامتصاص نقمة اللاجئين في المخيمات والكادحين في الشجاعة والزيتون وخان يونس ورفح وعبسان وبيت حانون الذين اكتشفوا مرارة الحقائق العارية بعد هزيمة حزيران 1967.
- 3- غياب دور الوعي السياسي الطبيعي المنظم في أوساط الجماهير نظراً لضعف القوى الوطنية بشكل عام فالشيوعيون بلا تنظيم موحد ومحدد المعالم، وحركة فتح تطرح شعارات وطنية لم يكن المناخ مهيئاً تماماً لها والبعثيون لم يكن لهم أي نشاط ملحوظ، وحركة القوميين العرب التي كانت تعمل بشكل شبه علني لم تتمكن من استيعاب وتنظيم الجماهير بسبب اكتفائها بالشعارات العامة دون الاهتمام بالقضايا المطلوبة اليومية للجماهير.
- 4- غياب المؤسسات الثقافية العامة والنوادي والمؤسسات ما عدا النوادي والجمعيات الرياضية المخصصة للنخبة الحاكمة وحلفائها.
- 5- غياب الدور الفاعل للعمل النقابي، حيث أن النقابات العمالية الستة في القطاع التزمت بشكل عام بالبعد الرسمي بعيداً عن قضايا جماهيرها وهي نقابة الصناعات المعدنية، نقابة النجارين وأعمال البناء / نقابة سائقي السيارات / نقابة عمال الخياطة / نقابة عمال الزراعة / نقابة الأعمال الكتابية والخدمات العامة، وكان معظم رؤساء هذه النقابات أدوات مطيعة في يد الأجهزة الرسمية.
- 6- استمرار النشاط السري المنظم للإخوان المسلمين دون أية نشاطات أو ممارسات وطنية تذكر في الشارع الفلسطيني بالقطاع وقد استمر هذا الموقف السلبي حتى ما بعد هزيمة حزيران عام 1967 ولمدة عشرين عاماً حتى بداية عام 1988 واشتعال الانتفاضة في الداخل حيث بدأ الإخوان بالتعاطي مع العمل الوطني عبر حركة حماس.

ملاحج الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية

في الفترة بين عامي 1957 – 1967:

طوال تاريخ المعاصر وحتى عام 1948 لم يكن القطاع منفصلاً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، لأن بنيته الاقتصادية/الاجتماعية كانت جزءاً مكملاً ومكوناً للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وبقيام الدولة الصهيونية أصبح القطاع عاجزاً عن توفير المقومات الاقتصادية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من شروط الحياة لسكانه الذين أصبح تعدادهم عام 1952 (294603) نسمة منهم 201173 لاجئ، الأغلبية الساحقة منهم تنتمي إلى الشرائح الفقيرة جداً من فلاحين القرى أو بادية بئر السبع.

وفي ذلك يكمن التفسير الموضوعي لتشوّه بنية الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة منذ ما قبل عام 1957 ليستمر بعدها بوتائر وأشكال طبقية مميزة حتى عام 1967، ثم يأتي الاحتلال الصهيوني لتبدأ أشكالاً نوعية من التشوّه والتبعية في آن واحد.

إن استعراض العلاقات الاجتماعية الاقتصادية للمرحلة الممتدة بين عامي 1957 – 1967 يبرز عدد

من الحقائق:

1. تطور العلاقات الاجتماعية / الاقتصادية باتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية وموحداً في إطاره الخاص أو الوطني العام.
2. لم يعد التقسيم الاجتماعي للقطاع قائماً على أساس مجموعتين منقسمتين إلى لاجئين ومواطنين، وأصبح من الواضح أن عوامل التداخل الموضوعية قد فرضت نفسها في سياق التطور العام ليصبح الحديث عن توزيع السكان في السلم الطبقي أو الاجتماعي عنواناً لهذه المرحلة دون أن ينفي هذا الوضع خصوصية اللاجئين ودورهم المميز.
3. إن بروز الأوضاع الطبقية كحالة موضوعية جديدة لم يشكل في حد ذاته نقيضاً للأوضاع أو الامتيازات التي كانت سائدة في القطاع قبل هذه المرحلة، إذ أن ولادة الوضع الجديد جاء بمبادرة من القوى التقليدية القديمة (كبار الملاكين/الأفندية) التي حرصت على مواكبة المتغيرات واندفعت لتطوير قاعدتها الاقتصادية بتفريعاتها المتعددة في التجارة والصناعة والخدمات جنباً إلى جنب مع اهتمامها بتطوير بياراتها وأراضيها الزراعية وقد كان لتعاون الإدارة المصرية مع رموز هذه الطبقة دوراً كبيراً أسهم في نمو البورجوازية الكومبرادورية (الوسطاء التجاريون) ودورهما المتعاظم بالتحالف الوثيق مع كبار الملاكين وعلى قاعدة اقتصادية واحدة ومشاركة بنسيج من لوتين.
4. تميز هذا التطور المشوّه بشكله وجوهره الميكانيكي بحيث لم يستطع أن يفرز أية أطر بورجوازية ليبرالية فكرية أو ثقافية معاصرة وبقيت القيم والأفكار القديمة السائدة لدى الوعي الاعتيادي للجماهير على حالها من حيث نظرتها إلى "الأسياء" القدامى الذين امتلكوا كل وسائل القوة ومظاهرها، واستمرت هيمنتهم المباشرة وغير المباشرة على معظم المؤسسات في القطاع بما في ذلك المؤسسات التشريعية

والتنفيذية، ويكفينا للدلالة على ذلك بلدية غزة التي تولى رئاستها وعضوية مجالسها طوال الفترة من عام 1952 وحتى عام 1967 أبناء العائلات التقليدية فقط وهم بالتحديد (الشوا/الرئيس/الصوراني/أبو شعبان/الحسيني/الترزي/أبو رمضان/خيال/العلمي/بسيسو/الصايغ/البورنو/سكيك/مرتجى/مطر) أما على صعيد العمل الوطني الرسمي فقد ظلت رموز هذه العائلات تستحوذ على كافة مؤسساته ولم تتمكن الجماهير الفقيرة والبورجوازية الصغيرة من تولي أي منصب هام في مؤسسات العمل الوطني لهذه المرحلة.

5. استمرت العلاقات العشائرية المتخلفة قائمة في أوساط المواطنين واللاجئين على حد سواء، ترافق ذلك مع استمرار توزع ولاءات العديد من المناطق الفقيرة في القطاع لحساب العائلات التقليدية المتنفذة من كبار الملاكين.

• في ضوء ذلك كله، كيف يمكن تحديد ملامح الخارطة الطبقيّة لقطاع غزة في هذه المرحلة؟ رغم كل ما تقدم فإن الحديث عن عملية الصراع الطبقي داخل المجتمع الفسيفسائي في القطاع لا يبتعد عن جوهر الرؤية الموضوعية لتلك العملية لا باعتبارها شكلاً تطورياً جديداً قام بنفي الأشكال أو الأنماط الاجتماعية القديمة، بل إنه جاء متداخلاً بشكل عضوي معها حاملاً لكل موروثاتها المادية والمعنوية المتخلفة والتابعة في آن واحد، يضاف إلى ذلك عدم توفر الإمكانيات لاقتصاد وموارد القطاع لتغطية عجزه الدائم، من هنا فإن الحديث عن تنوع الخارطة الطبقيّة فيه أمر قابل للمراجعة دوماً:

العمال والفلاحين:

إذا كان لا يمكن الحديث عن أي طبقة قائمة بذاتها في قطاع غزة بسبب تداخل الأنماط القديمة والجديدة وتعددتها من ناحية وتدني مستوى الوعي الطبقي لدى جموع الكادحين، فإن الحديث عن "طبقة فلاحين" في قطاع غزة بعد النكبة هو حديث يطال مجموعة من الفلاحين المالكين لقطع صغيرة من الأرض لا تصل إلى خمسة دونمات في مناطق الشجاعية والزيتون والتفاح وقرى عسان وبيت لاهيا وجباليا والنزلة وبيت حانون وبنو سهيلا وخزاعة ودير البلح وكذلك الأمر في رفح وخانيونس، ومجموعة أخرى في نفس المناطق لا تتجاوز ملكيتها عشرة دونمات يقومون بزراعة حيازاتهم بأنفسهم مع أفراد عائلاتهم، وفي بعض المواسم يضطرون للعمل عمالاً عاديين في أي مجال متوفر في المدينة أو القرية، أو عمالاً زراعيين أجراء أو بالمحاصصة لدى كبار الملاكين، هذه المجموعات - وهي من السكان الأصليين - عاشت ضمن الإطار الفلاحي خاصة في القرى وأطراف المدينة بأبعاده الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية الدونية مع السادة والوجهاء والمخاتير.

أما الأغلبية العظمى من الفلاحين الأجراء فهم من اللاجئين أبناء القرى الذين امتلكوا الخبرات الواسعة في قراهم قبل النكبة، واضطروا إلى بيع قوة عملهم كأجراء - أشبه بالعبيد - لدى "أفندية القطاع".

أما ما يتعلق بالعمال أو الطبقة العاملة مجازاً فإن من المنطق أن واقع الحال في قطاع غزة خاصة الوضع الاقتصادي المتدني والمشوه، أفرز أو قذف بالعديد من الفقراء الباحثين عن أية فرصة متاحة للعمل بغض النظر عن طبيعته، وفي ضوء التخلف الكبير للصناعات المتقدمة أو الحرفية (المشاغل) التي لم تستوعب سوى جزء ضئيل من حجم العمالة لم يتجاوز (6100)⁶⁰ عامل في عام 1966 من أصل (50) ألف عامل منهم (16500) عامل زراعي أجير وهؤلاء معظمهم من اللاجئين، ويتوزع الباقون على أعمال البناء والنجارة والخياطة والخدمات وهم -في الغالب- أقرب إلى البروليتاريا الرثة حيث نلاحظ غياب أية أشكال من الوعي الاقتصادي أو النقابي بالإضافة إلى الجذور الفلاحية البسيطة وهيمنة الفكر الغيبي الذي وجد في قطاع غزة ملاذاً أو مستقراً نتيجة غياب الدور النشط والجاد من القوى الطليعية المنظمة من جهة والخراب الاقتصادي من جهة أخرى، وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن مستغرباً لجوء بعض "أفندية القطاع" من أشباه الإقطاعيين إلى تشكيل مجموعات مدفوعة الأجر من هؤلاء العمال أنفسهم لمواجهة أو تهديد عناصر وطنية أو استخدامهم لحمايتهم الشخصية وغيرها من الأعمال غير المشروعة.

وكانت أجره العامل أو الفلاح الأجير -إذا توفرت فرص العمل لا تزيد عن 25 قرشاً بالكاد تؤمن لقمة الخبز وبعض الدهون والزعر وقليل من الخضار والزيتون، وإذا قدرنا أن كل عامل من هؤلاء يعيل أو يساهم في إعالة أسرة تتكون ضمن الحد الأدنى من أربعة أفراد فإن مجموع المعالين (200) ألف من الفقراء لاجئين ومواطنين لا فرق، ورغم بشاعة الظلم الاجتماعي والاستغلال الطبقي لمجموع العمال إلا أن حالة الجهل والتخلف العام والارتباط العشائري القديم فرضت نفسها وحالت دون وعي العامل باستغلاله، وظل أقرب إلى الاستسلام للواقع كما يعيشه مؤمناً بأن هذا هو قدره الذي لا بد من القبول به دون أي تذمر. ويبدو أن صمت الأغلبية العظمى من فقراء القطاع خاصة اللاجئين منهم - على استغلال كبار الملاكين والتجار لهم يعود في أحد أسبابه إلى إيمانهم العفوي العميق بصدق وقدرة نظام عبد الناصر عبر شعاراته القومية من أجل تحرير فلسطين ولذلك كان صبرهم مكبوتاً ومرهوناً بانتهاء هذه المرحلة عام 1967 بهزيمة حيران التي فجرت في العامل والفلاح الفقير في القطاع وعياً وطنياً متميزاً بقسوة المعاناة جعله يتقدم الصفوف الأولى في مقاومة الاحتلال.

الطبقات البورجوازية:

قلنا أن نمو البورجوازية في بلادنا -وفي العالم الثالث عموماً- لم يتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية عبر عملية تطور تاريخي موضوعي، كما لم يكن وجود هذه البورجوازية نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل جاءت امتداداً عصرياً لكبار الملاكين وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالي العالمي عبر تطورها إلى بورجوازية كومبرادورية بالإضافة إلى ذلك فإن الأنماط الرأسمالية في بلدان العالم الثالث "تنبثق وبقدر كبير من الأشكال الاقتصادية لما قبل الرأسمالية"⁶¹.

⁶⁰ طاهر حيدر-مجلة صامد عدد 45-1983

⁶¹ إلكس ليفكوفسكي-البورجوازية الصغيرة وخصائصها-دار التقدم-1979-ص96

كما أن "المجتمع المتعدد الأنماط يولد قوانين أخرى لتطور النمط السلعي الصغير أو النمط الرأسمالي الصغير فتحت تأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي تجري داخل بلدان العالم الثالث دون انقطاع عملية إعادة طحن للعلاقات الإنتاجية فيما قبل الرأسمالية"⁶².

بورجوازية الكومبرادور:

هذه الشريحة من البورجوازية الكبيرة بدأت بالتواجد والانتعاش في بداية الخمسينات بشكل هجين أو مصطنع إنها بورجوازية بلا تاريخ وبلا مقدمات ذات طابع تجاري كومبرادوري محض نشأت بموجب عدد من التشريعات والقوانين الصادرة عن الإدارة المصرية التي جعلت من القطاع مركزاً تجارياً حراً مفتوحاً على مصراعيه لاستيراد كافة السلع والمنسوجات الأوروبية والأمريكية واليابانية ذات الطابع الكمالي الباذخ ويبدو أن الهدف من ذلك ترويض كافة العناصر الوطنية السابقة من كبار الملاكين أو البورجوازيين الجدد الذين كانوا في السابق واجهة هشة قادت الحركة الوطنية إبان نكبة عام 48 وفق منظرها ومصالحها الطبقية، وجاء هذا الانفتاح الاقتصادي ليلغي نهائياً أي تطلع من رموز هذه الطبقة نحو ممارسة أي دور وطني لا ينسجم مع ما تخطط له الإدارة المصرية، لقد جاءت النواة الأولى لهذه البورجوازية التجارية من رحم النمط القديم الشبه إقطاعي ودون أي مساس بامتيازاته أو استقراطيته الزائفة بل لحساب تطوير تلك الامتيازات والمظاهر الأرستقراطية.

ومع الكم الهائل من الربح المتحقق لهذه الطبقة، كان لابد من توالد كم هائل من الفساد والرشوة وتخريب نفوس كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد.

"البورجوازية الصناعية":

هذه الشريحة ولدت أيضاً من رحم كبار الملاكين ومع تطور حجم الاستيراد والتصدير في القطاع في بداية الستينات بدأت بعض عناصر بورجوازية الكومبرادور بإنشاء عدد من المصانع لإنتاج سلع قاموا باستيراد كل مقوماتها من العلبة المطبوعة أو العبوات الزجاجية أو المواد الأساسية من الخارج وبالتالي فإن هذه الشريحة من البورجوازية هي امتداد عضوي للكومبرادور لا أكثر.

كبار الملاكين:

إنها طبقة تمثل حوالي 30 عائلة متنفذة تاريخياً في القطاع ولهذه العائلات ارتباطاتها المصلحية الدائمة منذ عهد الأتراك والاستعمار البريطاني، وأخيراً الإدارة المصرية، فقد تميزت هذه الطبقة بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة سواء كانت حليفة للمستعمر أو معارضة له، من ناحية أخرى فإن لهذه

⁶² المصدر السابق ص 99

الطبقة "أخلاقياتها" وسلوكياتها الخاصة بها فهي تحرص كل الحرص على إقامة العلاقات الإيجابية الطيبة بين أعضائها القائمة على الاحترام المتبادل وفق مقاييس الحسب والنسب المتعارفة فيما بينهما لكل عائلة بالإضافة إلى حرص هذه الطبقة على التزاوج من داخلها ولا يسمح لأي غريب عنها بخرق هذه القاعدة، من هنا نستطيع تفسير العلاقات الحميمة على المستوى الخاص بين زعماء العائلات (الأفندية) رغم "تناقضاتهم" السياسية كفريقين أحدهما مع المعارضة والآخر مع الحركة الوطنية خاصة في الفترة بين 1939 - 1948، ومن السمات الأساسية في علاقات هذه الطبقة بكل عناصرها مع الجماهير الفقيرة والفلاحين الفقراء، الأزدياء والتعالى على هذه الجماهير وعدم الاقتراب منها إلا عند الحاجة إليها في مناسبة انتخابية أو نزاعات محلية لا يستطيعون مواجهتها بمفردهم.

ومن المعروف أن هذه الطبقة استحوذت على حوالي 50 ألف دونم من أصل 175 ألف دونم مجموع الأراضي الزراعية خلال هذه المرحلة.

"تولّد في العالم الثالث عمليات متشابهة لكن البورجوازية الصغيرة لا ترتقي هنا بالشكل التقليدي وحسب بل إنها ودون أن تكمل مرحلة ما واحدة حتى تكون قد بدأت المرحلة التالية، وإن تمازج العوامل المتناقضة الداخلية والخارجية، يؤدي إلى التعدد الفئوي غير المألوف للبورجوازية الصغيرة وإلى تعدد طوابقه"⁶³ إضافة إلى ذلك فإنه "يكاد من المستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البورجوازية الصغيرة عن الدين و التديّن وبما أن أشكال ومسوحات الدين كثيرة، لذا فالبورجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو مسيحي، كما أنه ليس مسيحياً فحسب بل كاثوليكي أو أرثوذكسي وهو إضافة إلى ذلك العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشباع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البورجوازية الصغيرة الموجودة والمشتتة في أوجه متعددة"⁶⁴.

إن البورجوازية الصغيرة في قطاع غزة تضم ما لا يقل عن 50% من إجمالي عدد السكان فهي تمثل كافة العاملين في الدوائر الحكومية والشرطة ووكالة غوث اللاجئين والمعلمين والأطباء والمحامين وصغار التجار والحرفيين وصغار الفلاحين الذين يملكون أقل من 20 دونماً بالإضافة إلى طلاب الجامعات. ونستطيع التأكيد هنا بأن هذه الطبقة - وما زالت - بمثابة الأم لكافة الأحزاب والفصائل الوطنية والقيادات الدينية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الاعتدال الشديد إلى التعصب الأعمى.

يعود ذلك إلى كونها لا تستند كطبقة إلى أي شكل من أشكال التجانس لأنها لا تملك في الأصل قدرة ذاتية على خلق قاعدة مادية موحدة للإنتاج، فالموظفين في الدوائر الحكومية يقفون على أرضية القاعدة الاقتصادية للدولة أو النظام الحاكم وموظفي وكالة الغوث لهم قاعدتهم الاقتصادية وعلاقاتهم المختلفة عن زملائهم في جهاز الحكومة، وأصحاب الملكيات الصغيرة من الفلاحين لهم قاعدتهم الاقتصادية الذاتية الخاصة بهم، يتطلعون دوماً إلى تطوير ملكيتهم وتوسيعها وفي نفس الوقت يشعرون دوماً بالخوف من المستقبل وبالتالي فإنهم يتأرجحون في ممارساتهم بين عقلية المالك والفلاح الأجير حسب الظروف وينطبق

⁶³ المصدر السابق-21

⁶⁴ المصدر السابق-ص26

ذلك على أصحاب الحرف الصغيرة في القطاع الذين يتطلعون بعين واحدة إلى الأعلى أو الطموح بينما تنظر العين الثانية إلى واقع الكادحين والعمال خوفاً من الانشداد أو الانجرار نحوهم، إن هذه الطبقة تتميز بوعيها العفوي لذاتها وسعيها إلى فرض وجودها بأي شكل من الأشكال، من هنا يمكن تفسير نشوء كافة الأحزاب الوطنية والتقدمية والجمعيات والتيارات الدينية من أصول بورجوازية صغيرة ليس فقط في قطاع غزة وإنما قد ينطبق هذا الأمر على كافة بلداننا العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

وأجواء ما قبل حزيران 67

طوال الفترة الممتدة بين عامي 1957-1964 كان الركود النسبي مخيماً على الأحوال السياسية للقطاع ما عدا الاحتفالات الرسمية السنوية بمناسبة خروج المحتلين الإسرائيليين في 7/مارس/آذار وعودة الإدارة المصرية للقطاع في 14/مارس/آذار والثورة المصرية في 23/يوليو وبمناسبة وعد بلفور 2/نوفمبر بالإضافة إلى وسائل الإعلام خاصة إذاعة صوت العرب التي كانت تنقل باستمرار الخطابات السياسية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، في هذه المناسبات والأجواء السياسية كانت مشاركة الجماهير العفوية الفقيرة قوية ومتميزة في هذه الاحتفالات وقد تعززت هذه الروح العفوية الصادقة بصدور قانون التجنيد في مارس 1965 وإقبال جموع الفقراء إلى الالتحاق بالجيش الفلسطيني من أجل الخلاص الاجتماعي والتحرير والعودة إلى الوطن، هذه الحالة الجماهيرية تصاعدت إلى أعلى مستوياتها مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت في القطاع متنفسها ومكانها الطبيعي في الوقت الذي أغلقت في وجهها كل الأبواب المؤدية إلى الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في الأماكن العربية.

ولأول مرة جرت الانتخابات الشعبية عام 1966 في القطاع لانتخاب قيادة وأعضاء التنظيم الشعبي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختفى الركود السياسي في جميع الأوساط، وقامت الأحزاب السياسية الوطنية بدور بارز في هذا المجال خاصة حركة القوميين العرب الذين كانت لهم الأغلبية في لجان الأحياء المنتخبة والشيوخ الذين دبت فيهم الروح من جديد وتناسوا خلافاتهم وشاركوا بزخم واضح في هذه الانتخابات رغم قلة عددهم من جهة والحملة المعادية الموجهة ضدهم من العناصر المتمزقة في حركة القوميين العرب ولم يشارك أو ينجح في هذه الانتخابات أي من عناصر الإخوان المسلمين الذين لم يكن لهم أي دور سياسي ملحوظ في هذه المرحلة، ومن الجدير بالتسجيل هنا أن عناصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بدعوا نشاطهم السري المعروف لأطراف الحركة الوطنية منذ نهاية عام 1964 في القطاع وشاركوا في انتخابات التنظيم الشعبي الفلسطيني ونجح عدد منهم في بعض المناطق.

ظل هذا النشاط السياسي سائداً بقوة حتى إعلان عبد الناصر لحالة الطوارئ في اليوم الأول من مايو/أيار وصدور أوامر بتوزيع السلاح على كل قادر من المدنيين في القرى والمخيمات والمدن وفتح باب التطوع في الجيش.

وكانت المفاجأة أن عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والفقراء والطلاب وبعض الموظفين والمعلمين تقدموا للصفوف للتطوع والقتال في المعركة المقبلة حيث باتت قناعة الناس بأنها ستكون معركة فاصلة "سيكون النصر" نتیجتها الحاسمة.

تلك هي أجواء الوضع السياسي للجماهير في قطاع غزة التي آمنت بعبد الناصر وبجيشه الوطني بكل عفويتها وصدقها وقدمت كل ما لديها من إمكانيات في هذه المعركة من معدات وسيارات نقل ومواد بناء وحفرت بسواعدها كل الخنادق على طول الحدود الإسرائيلية/ال فلسطينية علاوة على ما قدمته من أبنائها لهذه المعركة، لكن الواقع الحقيقي للبنية البيروقراطية العفنة المدنية والعسكرية في مصر كانت نقيضاً لعبد الناصر نفسه بقدر ما كانت نقيضاً لعفوية جماهيرنا وتوجيه وسائل الإعلام وإذاعة صوت العرب، وبدأت المعركة في صباح يوم الاثنين الخامس من حزيران 1967 وكانت الهزيمة التي نعيشها إلى يومنا هذا.

ثالثاً: الأوضاع السياسية/الاجتماعية في ظل الاحتلال 1967-1993

في الوقت الذي خيم الظلام فيه على عالمنا العربي قام أبناء شعبنا الفلسطيني من الفقراء والكادحين في القطاع بإضاءة أول الشموع على طريق المقاومة المستمرة حتى اليوم فوق أرضنا الفلسطينية، ومنذ الأسبوع الأول للهزيمة وخلال فترة السماح للمواطنين بالتجول بدأ عناصر حركة القوميين العرب بالاتصال ببعض البعض لتنظيم الصفوف تحضيراً للمرحلة الجديدة، رغم انسحاب وتراجع العديد من شباب الحركة عن الالتحاق في صفوفها بعد أن أصابهم اليأس واستسلموا للهزيمة ومع منتصف شهر حزيران بدأ العمل المنظم يسود صفوف الحركة في كل المناطق من رفح إلى جباليا وبيت لاهيا مروراً بالمخيمات الوسطى ومدينة غزة ومخيم الشاطئ وتم إعداد وتشكيل "طلائع المقاومة الشعبية ذراعاً عسكرياً وسياسياً لحركة القوميين العرب في القطاع في بداية شهر تشرين الأول 1967 معلنة بداية العمل المسلح كما صدر في هذا التاريخ العدد الأول من جريدة "الجماهير" وأصبحت الطلائع في فبراير 1968 فرعاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من ناحية أخرى بدأت حركة فتح نشاطها السياسي والعسكري منذ الأيام الأولى للاحتلال عبر العمل السري المنظم لكوادرها الذين انتشروا في كافة مناطق القطاع.

وفي نفس الوقت قام الشيوعيون الفلسطينيون بتوحيد صفوفهم من جديد وتأجيل كافة خلافاتهم الداخلية حيث أسسوا في آب 1967 "الجبهة الوطنية المتحدة" بالتحالف مع مجموعة صغيرة من البعثيين ومجموعة أخرى مشابهة من جبهة تحرير فلسطين (ج.ت.ف) وأصدرت الجبهة جريدتها الأسبوعية "المقاومة". كذلك قرر عدد من ضباط صف وجنود جيش التحرير الفلسطيني بتأسيس خلاياهم السرية العسكرية تحت اسم "قوات التحرير الشعبية".

ورغم أن كافة القوى والفصائل الوطنية لم تتفق على تأسيس جبهة وطنية تضمهم جميعاً، إلا أن ذلك لم يشكل عائقاً أمام العلاقات الأخوية بين الجميع عبر التعاون الكامل في كثير من المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية، إنها الروح الفلسطينية الواحدة التي لم تعرف الانقسام أو الفئوية طوال الأعوام الثلاثة الأولى للاحتلال لأن مقاومة المحتل كانت الهدف الوحيد ولا مصلحة لأحد سوى هذا الهدف، وللأسف فإن

تطور أوضاع الفصائل فيما بعد وبرز المصالح الشخصية والامتيازات ومظاهر البذخ والفساد البيروقراطي على حساب الهدف الكبير دفع بنا جميعاً نحو الخراب الذي نعيشه اليوم.

ومن الجدير بالتسجيل هنا أن المقاومة الوطنية المسلحة في قطاع غزة طوال الفترة من حزيران 1967 وحتى منتصف عام 1971 استطاعت أن تفرض نفسها كإطار عبر بكل صدق عن مشاعر الجماهير واستحوذ على احترامها ومساندتها إلى أبعد الحدود، في الوقت الذي لم تستطع القوى التقليدية من أشباه الإقطاعيين وكبار التجار الوسطاء أن تعلن عن نفسها أو تطل برأسها في شوارع القطاع، وظلت صامته مترقبة حتى كانت أحداث أيلول 1970 السوداء التي أدت إلى خروج المقاومة من الأردن في تموز 1971 وهبوط وتيرة المقاومة في القطاع هبوطاً ملحوظاً فبعد أن وصلت نسبة العمليات الفدائية فيه إلى 28% من مجموع العمليات في فلسطين المحتلة البالغة (2430) عملية هبطت إلى 9.5% عام 1972⁶⁵ وبخروج المقاومة من الأردن تداعت القوى التقليدية من العائلات المتنفذة في القطاع إلى تأسيس أول إطار اجتماعي لها في ظل الاحتلال تحت اسم "الهيئة الخيرية لقطاع غزة" وبدأت تعاونها مع الأردن منذ تأسيسها، وكان لهذا التعاون ايجابياته الموضوعية خاصة فيما يتعلق بتسهيل سفر أبناء القطاع إلى الأردن لإنهاء العديد من معاملاتهم.

ومع هبوط عمليات المقاومة منذ نهاية عام 1972 بدأت إسرائيل في التعامل مع رموز كبار التجار الوسطاء الذين حصلوا على العديد من الوكالات التجارية الإسرائيلية لتسويقها داخل القطاع كما أدى انفتاح سوق العمالة الإسرائيلي إلى تصاعد دخول العمال الفلسطينيين من أبناء غزة والضفة إلى السوق الإسرائيلية وارتفاع عدد العاملين داخل إسرائيل من (5900) في بداية عام 1971 ليصل إلى (42000) عامل⁶⁶ في نهاية عام 1984 وإلى (53100) عامل⁶⁷ عام 1988 ورغم ذلك فقد كانت البطالة منتشرة في عام 1985 بنسبة تزيد عن 35% خاصة بين الجامعيين الذين وصل عدد العاطلين منهم إلى 3296 خريج بسبب السياسة الإسرائيلية التي استهدفت تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني عموماً في الضفة والقطاع من جهة ونتيجة عدم اهتمام (م.ت.ف) بتطوير الصناعات أو التجمعات الإنتاجية الاقتصادية الفاعلة واكتفت بتقديم الدعم إلى عدد من رموز العشائر أو القوى التقليدية لضمان تأييدها أو تحييدها، دون تطلع إلى تطور أوضاع جماهير المخيمات والمدن التي كانت وستظل الوقود الحقيقي لكل نضال ثوري فلسطيني، هذه الجماهير التي فجعت بما جرى في لبنان عام 1982 وما جرى من تشتت لأبنائها من كوادر (م.ت.ف) في المنافي العربية وعندها عاودت من جديد نشاطها الثوري عبر عمليات فدائية منظمة وعفوية في قطاع غزة ليرتفع الرسم البياني إلى نسبة 24% من إجمالي العمليات في الأرض المحتلة ويستمر التصاعد في عامي 86 و 87 لتبدأ انتفاضة الشعب كله في 1987/12/8 من جباليا البطلة لتنتشر كالنار في الهشيم في كل أنحاء القطاع والضفة الفلسطينية معلنة إدراك شعبنا الفلسطيني لوجوده المهدد بالزوال ووقفته الواحدة للتصدي ولمساندة م.ت.ف في آن واحد.

⁶⁵ محمد خالد الازعر-مصدر سابق-ص144

⁶⁶ سارة روى-تقرير قطاع غزة-ص132

⁶⁷ غسان الشهابي-صامد عدد 84-ص73

هذه الانتفاضة التي أعطت عمراً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كاد الإحباط أن يفتك بها من جراء المؤامرات الصهيونية والأمريكية والعربية في آن واحد.

وبفضل الانتفاضة وصلت العلاقة بين الأرض والشعب والمنظمة في ترابطها التاريخي إلى الذروة عام 1988 بإعلان الاستقلال وقيام دولتنا الفلسطينية الذي جاء منسجماً تماماً مع تطلعات شعبنا وانتفاضته في الداخل من جهة ومتوازناً بكل وضوح مع متطلبات الشرعية الدولية إلا أن الترتيبات والخطوات السياسية اللاحقة التي جرت على الصعيد العملي بعد ذلك أسهمت في اختلال التوازن أو الانسجام بين قرار الشرعية الفلسطينية الواضح في جوهره وبين تلك الممارسات السياسية التوفيقية التي لجأت إليها قيادة (م.ت.ف) في محاولة منها للتكيف مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والعربية الرسمية.

وجاءت مرحلة مدريد التي تميزت بإصرار إسرائيل في المطلق على الثابت الأيديولوجية الصهيونية في مقابل حالة تقترب من الإحباط والتمزق في الصفوف الفلسطينية بدءاً من الرموز القيادية في كافة الفصائل القابلة والمعارضة وصولاً إلى جماهيرنا العفوية في الداخل والشتات لدرجة بات من الضروري إشعال الضوء الأحمر في وجه الجميع وإذا كان لعملية التفاوض أن تستمر فلا بد للفلسطيني من أن ينطلق من أن استقرار هذه المنطقة لن تتوفر له صفة الديمومة بدون تأمين حقوق الشعب الفلسطيني وأن الاستمرار بعملية التفاوض يجب أن يكون مشروطاً بما يلي:

- 1- عودة كافة المبعدين الفلسطينيين والتزام الإسرائيليين بالتوقف عن هذه السياسة.
- 2- الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب وفق قرار (242) (338) وإنهاء الاستيطان.
- 3- حق العودة للفلسطينيين وفق قرار 227/194.
- 4- حق السيادة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الفلسطينية عبر سلطة تشريعية وتنفيذية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.
- 5- القدس الشريف عاصمتنا.
- 6- تطبيق ميثاق جنيف لسنة 1949 والإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين.
- 7- الالتزام بتوفير الضمانات والحماية الدولية الواضحة التي تكفل أن تكون المرحلة الانتقالية حالة مؤقتة تخضع للإشراف الدولي والحماية الدولية والتنسيق مع القيادة الوطنية الفلسطينية في الداخل.
- 8- أن تتولى (م.ت.ف) رسمياً وفعلياً التفاوض باسم شعبنا الفلسطيني وفق الشروط أعلاه وأن لا تستجيب لأية ضغوط تسعى إلى إشراكها في حلول وسطية أو أوهاام كاذبة لن تؤدي إلى لتدمير كيان (م.ت.ف) نفسها.

إلا أن القيادة المنتفذة في م.ت.ف لم تلتزم تماماً بهذه الشروط ، بل إنها استعانت من اصرار رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن الراحل د.حيدر عبد الشافي وتمسكه بثوابت الاجماع الفلسطيني ، ومن ثم قررت هذه القيادة برئاسة الراحل ياسر عرفات البدء بعملية تفاوضية سرية مع مندوبي العدو الإسرائيلي في مدينة استوكهولم في السويد ، حيث تم التوصل إلى ما يسمى بـ"إعلان المبادئ في أوسلو"

بتاريخ 13/أيلول/1993 الذي شكل من الناحية الموضوعية كارثة سياسية أشد مرارة من نكبة عام 1948 ،
ليبدأ شعبنا الفلسطيني مرحلة جديدة من المعاناة والنضال السياسي والاجتماعي في مواجهة حالة الهبوط
والتراجع التي ترافقت مع انشاء "سلطة الحكم الإداري الذاتي الفلسطيني المحدود" .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانتفاضة وحتى بداية 1993

التركيبة السكانية

بلغ مجموع أبناء شعبنا الفلسطيني حتى العام 1990 حوالي 6.5 مليون نسمة في الوطن والشتات، منهم حوالي (1.100) مليون فلسطيني من أبناء قطاع غزة أي ما نسبته 16.9% من الإجمالي لشعبنا موزعين على وجه التقريب كما يلي (7760) ألفاً يقيمون في القطاع وبنسبة كثافة هي الأعلى في العالم إذ تبلغ (2200) نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، (125) ألف في الأردن، (40) ألفاً في مصر، (4) آلاف في سوريا، (40) ألف في السعودية، (15) ألف في ليبيا، (15) ألف في قطر، (25) ألف في الإمارات، (23) ألف في الكويت، (15) ألف يتوزعون على باقي البلدان العربية و (22) ألفاً يتوزعون على الولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

وقد طرأت تحولات على الخارطة الديمغرافية للقطاع تتطوي على خصائص تبرز ذلك التمايز الفلسطيني من الناحيتين القانونية والوطنية، وفقد كان السكان الفلسطينيون المقيمون في القطاع (776) ألف نسمة، منهم (459) ألفاً من اللاجئين من شتى أنحاء فلسطين، وحسب التقديرات فإن (253) ألفاً من هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج مخيمات القطاع الثمانية (الشاطي، مخيم رفح) ولهذه الأرقام دلالات عميقة المغزى، فهي تعني أن عدد اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات حوالي (200) ألف نسمة بينما يتوزع العدد الأكبر من اللاجئين على مختلف أنحاء القطاع إلى جانب أبنائه الأصليين إذا جاز التعبير، أي أن هنالك حجماً هائلاً من التوحد في العلاقات الاجتماعية بين السكان يصعب معه فرز اللاجئ عن المواطن... بل ويمكن إيجاد مئات الأمثلة التي توضح التشابه في الأحوال الاجتماعية المتدنية بين المواطنين واللاجئين دون أية فروق، إذ إن التوحد في اليأس والفقر والمعاناة هو أمر مشترك بين اللاجئين في المخيمات وبين المواطنين في الأحياء الشعبية مثل الشجاعية والزيتون والتفاح وفي رفح وخانيونس ناهيك عن الفقر المدقع في أوساط سكان القرى (بيت حانون وبيت لاهيا والنزلة وجباليا وخزاعة وعسان وبني سهيلا)، هذا التشابه في المعاناة لم يعد يتيح إمكانية الفرز بين المواطن واللاجئ رغم صحة الحديث عن تمايز المخيم على صعيد بروز دوره الوطني وخصوصيته النضالية.

القوى العاملة والكثافة السكانية

قد يعتبر البعض أن الكثافة السكانية في قطاع غزة سبب للكثير من السلبيات لكنني أرى في هذه الكثافة صمام الأمان لمستقبل القضية الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، إنها ببساطة القلب النابض بالهوية الفلسطينية. بالطبع لا يمكن ان ننكر الجرح الكبير النازف حول القلب... غزة تجوع... هذا

صحيح... الحزن في عيون الجميع... نعم... لكنه الحزن الذي يتفجر ناراً تحرق المحتلين وتثير الطريق لمسيرة شعبنا في نضاله من أجل الدولة الوطنية المستقلة، ولا نعني من وراء ذلك الصمت عن جوع غزة وأحزانها بل ندعو الجميع إلى إعادة النظر في العلاقة مع القطاع والأرض المحتلة بشكل عام ووضع البرامج والآليات العملية القابلة للتحقق لتخفيف حدة المعاناة الناجمة عن الكثافة السكانية وظروف الاحتلال، أما ما يتعلق بحجم القوى العاملة في القطاع فهو بلغ عام 1993 حوالي (148700) عامل موزعين على مختلف المهن منهم أكثر من (90) ألف عامل كانوا يعملون في إسرائيل عشية اندلاع الانتفاضة، أي ان حجم القوى العاملة يعتبر كبيراً بالنسبة إلى عدد السكان، كما تتميز القوى العاملة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الشابة، وبالمناسبة فإن توزيع السكان في القطاع حسب السن كما يلي:

- من صفر - 14 سنة = 47.8%

- من 15 - 34 = 34.3%

- من 35 - فما فوق = 17.9%

إن الوضع العام للقوى العاملة في القطاع، في تلك المرحلة، تميز بقدر كبير من التردي، فعلي سبيلي المثال لقد ارتفعت نسبة البطالة بين العمال من 27% عام 1988 إلى 40% عام 92/91، وانخفض مستوى المعيشة في القطاع إلى ما يزيد عن 50% وهي من أعلى النسب في أشد المناطق فقراً في العالم، وهذا يفرض على كل مؤسساتنا في م.ت.ف المزيد من العمل من أجل تحسين شروط الحياة لفقراء القطاع وعماله الذين كانوا دوماً الوقود الحقيقي لحركة المقاومة الفلسطينية بعد عام 1967، قدموا أثناء الانتفاضة (1987-1993) أكثر من 400 شهيد وأكثر من (75) ألف جريح وأسير... لكن شعبنا، رغم كل معاناته ينهض دوماً من جديد.

توزيع الأراضي كما في عام 1993 :

إن أراضي قطاع غزة تنقسم إلى الأراضي التي يملكها الفلسطينيون والأراضي التي اغتصبتها سلطات الاحتلال بالإكراه والمصادرة، الأولى تنقسم إلى نوعين:

1. مناطق البناء أو السكن ومساحتها (50) ألف دونم.
 2. المناطق الزراعية والطرق ومساحتها (200) ألف دونم منها (50) ألف دونم تقريباً تستحوذ عليها العائلات الشبه إقطاعية أو التقليدية والتي لا يتجاوز عددها (30) عائلة؟! بينما مساحة المخيمات الثمانية لا يتجاوز (5500) دونم!! ولا شك أن هذا الوضع يفتقر إلى الكثير من التوازن ولا بد من السعي لإيجاد حل وطني عادل لهذه الإشكالية المعقدة في المستقبل.
- دونم تقريباً تستحوذ عليها العائلات الشبه إقطاعية أو التقليدية والتي لا يتجاوز عددها (30) عائلة؟! بينما مساحة المخيمات الثمانية لا يتجاوز (5500) دونم!! ولا شك أن هذا الوضع يفتقر إلى الكثير من التوازن ولا بد من السعي لإيجاد حل وطني عادل لهذه الإشكالية المعقدة في المستقبل.

أما المساحة المتبقية والتي تبلغ (115) ألف دونم فهي أراضي مصادرة واقعة تحت سيطرة الاحتلال وتوزع على النحو التالي: أراضي تتبع المستوطنات الصهيونية العشرين وتبلغ مساحتها (32.5) ألف دونم (1900 دونم) لمعسكرات الجيش الإسرائيلي (11.6) ألف ودنم طرق للجيش والمستوطنات (58) ألف دونم مؤجرة لما يسمى بالمجلس الإقليمي (10) ألف دونم أحرش (المصدر هنا تقرير بنفنستي).

إن مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد فاقمت الأزمة بحيث بات من المستحيل إيجاد أي توازن في العلاقة بين الكثافة السكانية الهائلة وقلة مساحة الأراضي بدون طرد الاحتلال وتوحد الجسم الفلسطيني الواحد في الضفة والقطاع في كيان وطني مستقل.

من ناحية أخرى لا بد من الإشارة في هذا المجال إلى ممارسات الاحتلال الصهيوني فيما يتعلق بمسألة توزيع المياه في القطاع وهي مرتبطة بالأرض وبالكثافة السكانية في آن واحد، فالاحتلال يخصص للمستوطنات في القطاع حوالي (50) مليون متر مكعب من الماء، بينما لا يتجاوز نصيب أبناء البلد (110) مليون متر مكعب مع العلم أن عدد المستوطنين لا يتجاوز (4) آلاف نسمة، وبوضوح صارخ فإن هذا يعني أن كل مستوطن صهيوني في القطاع يحصل يومياً على (27500) لتر من مياه غزة بينما تهبط حصة مواطننا من مياهه إلى (386) لتراً فقط! للزراعة والاستعمال المنزلي وغير ذلك. هذه هي إحدى شرائع الاحتلال في قطاعنا المشفوعة بصمت "الشرعية الدولية" أو شرعية الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها من العرب وغيرهم لا فرق.

حول الوضع الطبقي (1967 - 1993) :

استناداً إلى التحليل الطبقي أو العلمي فإن أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يتكون من عدة طبقات، لكن ظروف القطاع وأوضاعه الاجتماعية/الاقتصادية في ظل الاحتلال البغيض، جعلت منه حالة اجتماعية متميزة (دون أن تنفي كما قلنا في السابق ملامح الوضع أو التقسيم الطبقي داخله)، فمثلاً كان لتدهور الأوضاع الزراعية بفعل الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تحول دون أي تطور حقيقي في هذا الجانب وكذلك بقاء مساحة الأراضي الزراعية ثابتة تقريباً منذ عام 1967 حتى بداية عام 1993 (حوالي 180 ألف دونم) في مقابل النسبة العالية جداً من الزيادة السكانية، هذا الوضع لا نستطيع معه التأكيد على وجود طبقة من الفلاحين بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين الفلاحين الأجراء والعمال وليس من السهل الفصل بينهما، هذا بالطبع لا ينفي الحديث عن عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور) كما أسلفنا من قبل، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة. ومن المعروف أن الزعامات التقليدية أو التاريخية في هذا التحالف قد ضعف دورها السياسي بعد الاحتلال عام 1967 .

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا -وما زالوا - لأقسى أنواع الاضطهاد (الطبقي) الاجتماعي والوطني لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن. ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، الوسطى ، الفقيرة) نسيجاً اجتماعياً مشتركاً و متماسكاً ضمن عملية اندماج ليس على المستوى الاجتماعي فحسب وإنما أيضاً على المستوى السياسي حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والأممية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، والانقضاة التي يعيشها قطاعنا اليوم خير مثال على ذلك.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع بشكل مطلق، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين" وهو كذلك إلى يومنا هذا في كافة وثائق الجامعة العربية والأمم المتحدة، ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع من قبل النظام العربي الرسمي عموماً، فالشعور بالاغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل ورفض القبول بالجامعات والتصديق السياسي والاجتماعي بكل صورته... إلخ سمة تلاحق ابن غزة أينما ذهب.
2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل 1.35% من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من مشكلات، وفي المقابل فإن هذه الكثافة تعني وجود قوة بشرية يمكن توظيفها بشكل جيد في حالة وضع خطط للتنمية تعمل لصالح ارتباط الناس بالمشروع الوطني الفلسطيني عبر م.ت.ف وبالاترابط مع المشاريع المماثلة في الضفة من أجل توحيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بينهما.
4. عزلة القطاع الثقافية: حيث لا يوجد مؤسسات ثقافية فيه، بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة، وأشير في هذا الصدد إلى مسؤولية كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية التي ركزت اهتمامها منذ البدء على البعد العسكري - على أهميته وضرورته - في النضال مما أدى إلى تهميش البعد الجماهيري والنقابي طوال المرحلة (1967-1993) الأمر الذي أسهم - مع عوامل عديدة أخرى - في تطور ونهوض حركات الإسلام السياسي واستمرار الصراع بينها وبين القوى الوطنية والديمقراطية .